

العراق والأردن : دراسة في العلاقات السياسية

د . حازم عبد الحميد النعيمي

مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

ترتبط العلاقات العراقية -الأردنية بنشأة دولة الأردن (شرق الأردن) 0 فالأردن بلد حديث النشأة أو التكوين ، ولم يكن له وجود مستقل يذكر عبر تاريخ المنطقة مثل باقي أقاليم منطقة المشرق العربي كالعراق وسوريا وفلسطين والمرتبطة معها كمصر والحجاز . وعلى هذا لا يمكن رصد له علاقة بالعراق قبل عام 1921 عدا تلك الخاصة بكونه معبرا باتجاه فلسطين ومصر، وأحيانا كمعبر بديل باتجاه سوريا و الحجاز . ومنذ تكوين أمانة شرق الأردن كان واضحا وجود سمات متشابهة وأخرى مختلفة ، وعوامل تقارب وتباعد بينها والعراق ، ولهذا استمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين القطرين في حالة مد وجزر ، وانفراج و توتر ، و ود و قطيعة ولم تخل خلال فترات الانتقال بين الحالة و نقيضها من حقبات من الإهمال وعدم الاكتراث ،إو من الهدوء و الاستقرار ولكن ليس إلى حد التطبيع الراسخ . وعلى وجه العموم يرى بعض الباحثين إن العلاقات بين أي قطر عربي وآخر تتسم بعدم الثقة و الريبة و الشك والاتجاه التنافري والخلافات السياسية و الانكفاء القطري.⁽¹⁾ ومع أن هذا يبدو وكأنه قانون سائد لأول وهله فإنه يبقى وضعا استثنائيا مهما طالت مدته مرتبط بتأثير الاستعمار والدول الأجنبية الكبرى ، وظروف نشأة الدول العربية الحديثة والتنافس والصراع على النفوذ والمصالح فيما بين حاكميها ضمن سياسات قصيرة النظر ترى في الشقيق نقيضا يلغي الدور ولربما الكيان ، بينما يرى في الأجنبي حاميا ومؤكدا لاستمرار الوجود ، وترسم هذه السياسات بعيدا عن حركة الشعوب العربية وقواها الفاعلة وسعيها نحو التضامن والتقدم والازدهار .

ولكي يمكن تشخيص واقع العلاقات السياسية بين العراق والأردن الآن ،ومحاولة استقرار ما ستؤول إليه مستقبلا ، يجب أولا تحديد بعض الثوابت والمعطيات الخاصة بكل بلد منهما، والعامّة والمشاركة بينهما ، إضافة إلى بعض المتغيرات الرئيسية لطبيعة المجتمعين وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ثم يجب ثانيا تحديد ووصف مسار العلاقات بين البلدين عبر تاريخهما

المشترك ومراحله المتتابة والمتباينة ، وعلى الأخص ما قبل عام 1948 والمرحلة التالية له أي بعد اغتصاب فلسطين وقيام الكيان الصهيوني على أرضها ، والتحول الجيوبوليتيكي لشرق الأردن اثر ذلك ، وعلى الأخص بالنسبة للعراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين .

ومن باب البيان والتعرف على واقع ومعطيات كل بلد منهما، واستجلاء " صورة الآخر " لدى كل طرف وليس القياس والمقارنة، نستطيع القول أننا إزاء علاقة بين بلد كبير وآخر صغير بجواره ، وان البلد الكبير يبلغ أربعة إلى خمسة أضعاف الصغير مساحة وسكانا وثروة وموارد وإنتاجا ودخلا وقدرات وغير ذلك .وعليه فان أول ما يتبادر إلى الذهن إزاء هذا الواقع افتراض نظري، مجرد وعام، هو إن البلد الكبير (العراق هنا) يطلب من البلد الصغير (الأردن هنا) إن يكون متوافقا معه سياسيا واقتصاديا ، ويمنحه الأولوية في النفوذ على الغير. بينما يفترض إن يطلب البلد الصغير من الكبير تقديم المساعدة والحماية السياسية والعسكرية له في مواجهة الآخرين وإعطائه المنح والمساعدات المالية والاقتصادية التي تعين كيانه على البقاء والاستمرار. وللتأكد من صحة أو خطأ هذا الفرض يجب رصد وتحليل طبيعة العلاقات السياسية ضمن واقع وأحداث المنطقة عبر تاريخها ومراحلها .

بيانات ومعلومات أساسية

بينما تبلغ مساحة العراق (المجاور للأردن من الشرق بحدود هي الأصغر بالنسبة للدولتين مقارنة بمجاوريهما من البلدان الأخرى) أكثر من 400 ألف كم مربع ويبلغ عدد سكانه أكثر من 20 مليون نسمة ودخله القومي يزيد عن الأربعين مليار دولار سنويا (في الأحوال الاعتيادية) ويتمتع بثروات مائية ومعدنية وزراعية ومصادر طاقة على رأسها النفط (إذ يعتبر أحد أهم منتجيهِ ومصدرهِ في العالم)، فأن دولة الأردن تقل مساحتها عن 90 ألف كم مربع ويقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة ، ودخلها عن سبعة مليارات ونصف ⁽²⁾ ويفتقر إلى الموارد المائية والزراعية والثروات الطبيعية ، والصناعة فيه ضعيفة وقليلة ، ومعظم أراضيهِ صحراوية غير مسكونة (80 0/0 من مساحته صحراوية) عدا شريط مواز لنهر الأردن وبعض الحواضر على الطريق الموازي للبحر الميت باتجاه خليج العقبة والحجاز .

ومعظم سكان الأردن الذين فيهم نسبة تقترب من النصف من الفلسطينيين المهجرين من وطنهم في ظروف وأشكال مختلفة ، يسكنون المدن إذ تبلغ نسبتهم 73 0/0 من السكان ، بينما

يسكن الريف والبادي 27 0/0 فقط ويسكن بين ربع وثالث مواطنيه في عمان العاصمة . ومع إن المجتمع الأردني الحالي متجانس قوميا ودينيا أذ إن العرب المسلمين (وهم من طائفة دينية واحدة تقريبا) يزيدون عن 90 0/0 من السكان ، وهناك بعض الاقليات القومية من الأرمن والجركس والشيشان ، والملاحظ إن هذه الاقليات هي من منطقة القوقاز ووجودهم نتيجة للتهجير العثماني من موطنهم كنفي إجباري إلى هذه المنطقة التي كانت تابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ولقرون سابقة لها ، وهذه الأقليات لاتزيد نسبة كل واحدة منها عن 1 0/0 من السكان ، وبينما ينتمي الأرمن إلى الدين المسيحي فان الجركس والشيشان هم من المسلمين المتوافقين مذهبيا أيضا مع عامة المسلمين الباقين في الأردن. وعلى الرغم من هذا الانسجام والتوافق العام في المجتمع الأردني ، كما يظهر من المقارنة فان هناك معضلة ناتجة عن ظروف نشأة شرق الأردن واغتصاب فلسطين والتهجير القسري الناتج عنه ، وعن مسيرة التطور السياسي في المنطقة، وكذلك الخاص بالأردن والقضية الفلسطينية واثارها ، هذه المعضلة هي انقسام المجتمع الأردني إلى نصفين فلسطيني وأردني أو ما يطلق عليه لديهم بشكل شبه رسمي (جناحا الوطن) فلسطيني (مستوطن من السابق أو مهجر اضطرارا) وأردني من سكان الحواضر القديمة أو الريف القريب منها أو البادية (يشكل البدو 25 0/0 من السكان) . وتبرز هذه المعضلة على شكل مشاكل سياسية وإدارية واجتماعية خاصة بالأسراتيجية العليا بين أهمية تكريس كل شيء من أجل الصراع المسلح مع الصهاينة في فلسطين وإخضاع كل السياقات التكتيكية والموارد والقدرات لإدارة هذا الصراع ، وبين بناء الدولة والوطن الحديث النشأة والتعامل مع القضية الفلسطينية ومشاكلها على شكل صراع سياسي يتخذ تعبيرات مختلفة تعبيرات مختلفة تبعا لحدة الصراع . وتعبير آخر فأن الجناح (أو النصف الفلسطيني) يريد من الدولة الأردنية التي يعتقد إنها جزء تابع لفلسطين تكريس كل طاقاتها ووقتها للصراع بكل أشكاله مع محتلي فلسطين الصهاينة وكخيار استراتيجي وحيد ، بينما يرى الأردنيون أن الإستراتيجية العليا هي المحافظة على الكيان - الوطن الأردني وبناءه وتطويره ليكون قادرا على الوقوف والصراع ضد الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، وهذا لايعني نبذ الصراع في مرحلة البناء بل أتباع أشكال من الصراع السياسي تتوافق مع القدرة والإمكانية . وعند محاولة التعرف على هذه الظاهرة يجب أن لا يغيب عن الذهن التأثيرات الاستعمارية الغربية القديمة والحديثة من التجزئة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتوازنة في المنطقة ، وكذلك أشكال التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي المختلف وربما المتباين

للتشكيلات أو الدول الحديثة النشأة في المنطقة ، وما ستركه من انعكاسات وآثار على المعضلة الأردنية المعنية بمحاولة التشخيص والفهم هنا .

ومنذ إنشاء " إمارة شرق الأردن " من جانب الاحتلال البريطاني من التخوم والحواف الحدودية لدول المنطقة المجاور لها ، كان هذا الكيان وما يزال ضعيف اقتصاديا من جميع النواحي ، فهو محدود الموارد ، ولا عيش له إلا على المساعدات المالية الخارجية و تتميز بالعجز المزمن في مدفوعاتها وميزانها التجاري والميزانية الحكومية العامة حيث تضطر الحكومة دائما للأنفاق على قطاعات الخدمات التي تشكل اكبر نسبة من الاقتصاد مما يجعل الحصة الأكبر في سوق الإنتاج والعمل للدولة ، بل وأن هذه رغم التزامها بالاتجاه الرأسمالي واليات السوق الحر في سياساتها الاقتصادية فأنها مثل اغلب الدول العربية الأخرى لها الباع الأعظم في الاقتصاد والسوق ، وينتمي نظامها إلى " رأسمالية الدولة البيروقراطية " وكي تستطيع الحكومة موازنة الأنفاق مع الموارد فأنها تتجه إلى طلب المساعدات والقروض الخارجية التي تشكل أكثر من نصف عوائد الدولة . وتزيد مشكلة المديونية الخارجية للأردن بسبب تدني القدرة الاستيعابية والاستثمارية الفاعلة للأموال المقترضة مما يفاقم مشكلة العجز والتضخم وبطء نمو الناتج القومي .

وقد كان شرق الأردن منذ نشأته وحتى الخمسينيات من القرن العشرين معتمدا اقتصاديا على بريطانيا حيث يتلقى منها منحا ومساعدات وقروضا سنوية ، ثم أخذ في الانتقال للاعتماد على الولايات المتحدة ، ليضم إليها في السنين التالية وبسبب ارتباطه الوثيق بالقضية الفلسطينية بعض الدول العربية مثل السعودية ودول الخليج والكويت والعراق . ويعود هذا الاعتماد للافتقار إلى الموارد والضعف الهيكلي لاقتصاده ، ولم تكن له ميزة اقتصادية أو تجارية عدا موقعه الذي اختير ليكون نقطة الوصل والتلاقي والتقاطع بين الدول الإقليمية الكبيرة في المنطقة مما دمج اقتصاده بتجارة الترانزيت أو ما اصطلح عليه بـ "اقتصاد التماس " لمجاورته اقتصادات اكبر منه . لذلك فاقصاده حساس للمؤثرات السياسية والمالية للمنطقة المحيطة به ، وهذا ما أنتج عدم استقرار وانعكاس سلبي على القرار السياسي لديه ⁽³⁾ . فالمؤثرات السياسية لدول المنطقة والتغيرات المتلاحقة فيها لا تتفصل عن المؤثرات والقرارات الاقتصادية ، فعدم الاستقرار والاضطراب والتغيرات السياسية والاقتصادية هي القاعدة الأعم والاشمل لدول المنطقة عبر تاريخها المعاصر

وهذا ما جعل الأردن المحتاج إلى الحماية السياسية والعسكرية وإلى المساعدات الاقتصادية ، يتقلب في تقاربه وتنافره وتحالفه وعداءاته مع دول المنطقة حسب تقلباتها وتوازناتها والمشاكل المطروحة ، مقدما في اغلب الأحيان العلاقات السياسية الخادمة لاستراتيجية البقاء على العلاقات الاقتصادية ، وهذا يتم بالطبع بدون إن يتقاطع أو يتضاد مع تحالفه الأساسي مع الغرب (بريطانيا وأمريكا) المتكفلة بحمايته وتمكينه من الاستمرار في البقاء والفعل .

ظروف ومبررات نشأة الأردن

من المؤكد إن ظروف ومبررات نشأة " أمانة شرق الأردن " ككيان مايزال يلقي بظلاله أو تأثيره على الأردن وعلاقاته بدول جواره ودول المنطقة حتى اليوم . فشرق الأردن ليس كيان قديم يتسع ويتقلص حسب الحقب التاريخية مثل العراق وسوريا ومصر وفلسطين والحجاز ولكنها تبقى محتفظة بمبررات كينونتها الطبيعية وبثبات وجودها ، بل انه كيان اصطنع لمبررات سياسية وعسكرية في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ومن أجزاء وتخوم وحواف حدودية تعود في الغالب إلى سوريا (ولاية دمشق و حوران) وبعض القرى الفلسطينية عبر النهر ومناطق صحراوية بعضها لسوريا ومعظمها الجنوبي للحجاز . لذا فان الأردن يشكو دائما من خطر إلغاء كيانه وإعادة أجزائه لفلسطين وسوريا والحجاز أو لترتيبات جديدة مصطنعه أيضا تحل مشاكل سياسية في المنطقة بإلغاء وجوده وتحويله إلى جزء أو كيان مصطنع آخر .

ومعلوم أن أراضي شرق الأردن كانت في العهد العثماني تتبع غالبا ولاية دمشق ، وتتألف من اقصيه عجلون والكرك والشوبك ، ثم أصبحت إداريا عام 1840 مؤلفة من لواء تابع لولاية دمشق باسم (لواء عجلون) تتبعه اقصيه عجلون أريد والبلقاء ، وفي أوقات لاحقة اصبح قضاء اريد يتبع " لواء حوران " في جنوب سوريا حاليا بينما يتبع الباقي لواء " عجلون " وفي عهد الدولة الفيصلية بدمشق - سوريا الكبرى (1918 - 1920) ألحقت حكومتها أجزاء من شرق الأردن بلواء حوران أو لواء جبل الدروز والبقية بلواء الكرك ولواء البلقاء . وبعد سقوط الحكومة الفيصلية بطردها من جانب القوات الفرنسية التي أعطتها اتفاقية " سايكس بيكو " 1916 بين الحلفاء سوريا ولبنان كحصة لها ، لم تهتم فرنسا رغم اعتراضات الإداريين السوريين بأخذ هذه الأراضي التي أطلق أحد القوات الإنجليز في تلك المرحلة وهو " الجنرال جلوب " إصلاح " الأرض المنبوذة " . فاستولى عليها البريطانيون في مؤتمر " سان ريمو " 25 / 4 / 1920 ، وقام تشرشل وزير

المستعمرات البريطانية لاحقا بتشكيلها ككيان في مؤتمر عسكري وخبراء بريطانيا عقد في فندق سميراميس بالقاهرة عام 1921 ، ثم منحها للأمير عبد الله الابن الأكبر للشيخ حسين ملك الحجاز وقائد الثورة العربية آنذاك ، وذلك عند لقائهما في القدس في العام نفسه . وقد كان الأمير عبد الله قد أنطلق بعد إقناع والده من الحجاز مع جيش من المتطوعين بهدف محاربة الفرنسيين واستعادة سوريا منهم ، وضم إليه الكثير من القوميين العرب الذين حاربوا مع أخيه فيصل أثناء الثورة ضد الدولة العثمانية وطردتهم فرنسا من دمشق ، وهم يعتقدون بأن أرض شرق الأردن ستكون منطلقا لتحرير سوريا ولبنان من الاحتلال الفرنسي وكذلك فلسطين من الاحتلال الإنجليزي ، غير إن اكتفاء عبد الله بشرق الأردن وتعهده لتشرشل بعدم الاعتراض على توطين اليهود في فلسطين وإعطائهم حكما ذاتيا احبط مساعيهم وفرق شملهم ⁽⁴⁾. ومن ناحيته أخرى فإن اليهود - الصهاينة كانوا يطالبون بشرق الأردن منذ بداية حركتهم ، وقاموا بذلك رسميا في طلبهم المقدم لمؤتمر سايكس بيكو عام 1916 ومذكرتهم إلى مؤتمر الصلح عام 1919 ، بل إن بعضهم كان يرى لأراضي الضفة الشرقية من الأردن أكثر من ضفته الغربية ، وإيدهم في ذلك بعض المسؤولين والعسكريين البريطانيين .

أما بريطانيا وتشرشل وحكومته التي أعلنت إنشاء " إمارة شرق الأردن " (في 11 / 4 / 1921) وعدلت نصوص برتوكول انتدابها على فلسطين الذي ضمت إليه سابقا مناطق شرق الأردن بناء على طلب وجهاءه في الفترة التالية لخروج الدولة العثمانية وسقوط حكومة دمشق العربية الفيصلية ورفض الفرنسيين الاهتمام بها وخلو مناطقها من أي إدارة حيث طالب الوجهاء بأمير عربي يضم شرق الأردن لسوريا عند تحقق قيام الدولة السورية ، غير إن الإنجليز دفعوهم أولا نحو إنشاء إدارات محلية لفترة قبل أن تدخلهم ضمن انتدابها على فلسطين، ثم ألغت هذه النصوص وأوجدت برتوكولا خاصا لانتدابها على منطقة شرق الأردن بعد إعلانها كأمانة وتسليمها إلى الأمير عبد الله . ويعتقد الكثير من الباحثين أن إدراك عبد الله لصعوبة مهمة إخراج الفرنسيين من سوريا ورغبته الجامحة في الحصول على عرش بعد حصول أخيه فيصل على عرش العراق وأخيه علي على عرش الحجاز بتنازل والده له ، لذا فإن عتبه على والده لتفضيل أخوته عليه مع انه الأكبر ومغاضبته لأخيه فيصل وأخيه علي لمكاسبهم دونه ، دفعه لاستغلال هذه الفرصة للتمسك بعرش دولة مصطنعة . أما تشرشل وحكومته فإن دوافعها كانت تتضمن ترتيب خريطة جديدة للشرق الأوسط وتمكينها من تنفيذ التزامها بإنشاء وطن لليهود في فلسطين ، حيث سيكون

الكيان الشرق أردني حاجزا بين الجزيرة وسوريا والعراق من جهة وفلسطين من الجهة الأخرى . كما سيساهم في تفتيت الترابط بين أجزاء سوريا الكبرى (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن) التي كان يتمسك القوميون العرب حتى العراقيين منهم بوحدتها آنذاك كمرحلة الوحدة العربية الكبرى . وعلاوة على الهدف المتمثل بكون هذا الكيان سيكون حاجزا ، ومحددا للفروق والفواصل بين دول الأقاليم فإنه سيكون نقطة تمركز وحراسة وفصل بريطاني - عربي ، معتمدا بشكل كامل لضعفه وفقره على بريطانيا ، كما انه سيكون حلقة ربط بين القواعد البريطانية في الغرب (مصر - السويس) والشرق (العراق - الحبانية) ، ولهذا أنشأ الإنجليز قاعدة المفرق العسكرية الكبيرة فيه (5). وقد اتضح هذا الدور المفيد للإنجليز حين استخدموا الأردن ومعهم فيلقه العربي وبمشاركة من " الفيلق اليهودي " في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية للانطلاق من الأردن وطرد قوات " فيشي " الفرنسية الموالية للمحور من سوريا ، وكذلك في الانطلاق الإنجليزي بمشاركة القوات الأردنية من قاعدة المفرق لاعادة احتلال العراق وإسقاط حكومة ثورة 1941 المناهضة للإنجليز وأتباعهم في العراق . كما لا يجب إهمال موضوع إرضاء العائلة الهاشمية حليفة الإنجليز وخصوصا بعد فقدهم لسوريا وتضعع عرشهم في الحجاز بتهديدات ابن سعود وانهيار حلمهم ببناء المملكة العربية الكبرى في المشرق العربي والجزيرة ، فكان إرضائهم بعرش العراق وعرش مصطنع صغير في شرق الأردن مفيدا للطرفين ولمستقبل علاقاتهما ، ومنعا لتأثير الثوار العرب عليهم لتجديد انطلاق الثورة العربية لتكون هذه المرة ضد إنجلترا وفرنسا وليس الدولة العثمانية .

وعموما فقد ظهرت شرق الأردن كدولة على المسرح العربي نتيجة ضرورات وتسويات في السياسة الدولية ، وظلت حقيقة سياسية غير ثابتة لاحدود واضحة لها خلال السنوات العشر الأولى من عمرها (6) ، إذ كانت ممرا أكثر منها مستقرا ، ومعبرا أكثر منها مقاما. (7)

وربما يكون التعرض لظروف نشأة الأردن مهما في بحث العلاقات العراقية - الأردنية، إذ أن هذه الظروف كانت ماثلة في ذهن الجانب العراقي وساسته دائما وعبر تاريخ العلاقات ومع تغير نظم الحكم في العراق وظهور متغيرات جديدة ذات تأثير سياسي واقتصادي في المنطقة. ومعلوم أن المقارنات و" صورة الآخر " أدوات تحليل لها أهميتها في دراسة طبيعة العلاقات بين الدول .

ومن هنا وقبل الدخول في تطور العلاقات بين العراق والأردن عبر الفترات التاريخية المتلاحقة، ولكي تكمل توضيح الواقع والظروف العامة التي تعمل ضمنها هذه العلاقة، فلا بأس من ذكر أوجه مكثفة أخرى للمقارنة بين الدولتين وبمنهجية وصف عوامل التقارب والتباعد. فعوامل التقارب تتلخص في: أن العراق والأردن بلدان متجاوران، عربيا القومية، أغلب سكانهما مسلمين، وينتميان إلى منطقة المشرق العربي بسماتها المتميزة. ويرى بعض الباحثين أن من سمات التقارب بين سياسات حكومات البلدين الإيمان بالفكر القومي العربي والوحدة العربية، والإيمان الديني الإسلامي، والالتزام بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية وجوهرية لاستراتيجيتهما، والحاجة الاستراتيجية لكل منهما الآخر. فالأردن يمثل مركزا لأزمات المنطقة التي لامناص للعراق من لعب دور فيها، كما أن قوة العراق تمثل حاجة استراتيجية للأردن تتمثل في الحصول على المساندة والحماية والعمق، والموازنة مع قوى المنطقة الأخرى وخصوصا سوريا الباحثة عن النفوذ والهيمنة فيه. وفي الجانب الاقتصادي يمثل الأردن أحد المنافذ الرئيسية للعراق، بينما يمثل العراق مساعدات وتسهيلات واستثمارات ونفطا بالنسبة للأردن.⁽⁸⁾

أما عوامل الاختلاف والفرقة فهي كثيرة ومهمة أيضا: منها أن في الأردن نظام ملكي هاشمي، بينما انقلب العراق على الحكم الملكي الهاشمي وذبح فرع الأسرة الهاشمية الملكية فيه وأصبح جمهوري النظام. ميل النظام السياسي الأردني نحو الدستورية البرلمانية الليبرالية والتسامحها في التعامل مع المعارضة، وميل العراق نحو أحادية النخبة وتفردا وحدتها في التعامل مع المعارضة. ميل الأردن نحو الغرب وميل العراق نحو الشرق. اتباع الأردن للنظام الرأسمالي واليات السوق اقتصاديا، وميل العراق نحو النظام الاشتراكي، وهيمنة الدولة على السوق. ميل الأردن نحو الاتجاهات السلمية لأزمات المنطقة، وميل العراق نحو إدارة الصراع بكل أشكاله وابعاده دون ميل مسبق. الأردن قابل لوجود "إسرائيل"، والعراق رافض لوجودها.

المسيرة التاريخية للعلاقات

يمكن تقسيم تاريخ العلاقات السياسية العراقية - الأردنية إلى ثلاث مراحل رئيسية، الأولى منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، وحتى سقوط الملكية في العراق (1921 - 1958). والثانية منذ قيام الجمهورية في العراق وحتى أواخر السبعينيات (1958 - 1979). والثالثة منذ انطلاق التعاون بشكله الجديد وحتى الواقع الحالي له (1980 - 2000). ويتضمن هذا التقسيم الذي

نهدف من خلاله الى رصد التقارب والتباعد في العلاقات ومسبباتها ، تقسيمات فرعيه لها علاقة بالأحداث السياسية العامة للمنطقة أو الثنائية الخاصة بهما .

المرحلة الأولى : مرحلة التقارب الظاهري والتباعد المستور (1921 - 1958)

في هذه المرحلة كان العراق الملكي وامارة شرق الأردن يحكمان من قبل الأخوة في أسرة الشريف حسين الهاشمية وأبنائهما ، وبسبب اغتصاب فلسطين عام 1948 وتداعياتها فان المرحلة تنقسم الى ما قبل الاغتصاب وما بعده .

1- فترة التكوين والنشأة :

في بداية هذه المرحلة طغت إشكاليات الثورة العربية الكبرى وآثارها ، وانهيار حلم الدولة العربية المشرقية الموحدة وسقوط سوريا ، وانفراط عقد الثوار العرب في مواجهة تعنت فرنسا وألاعيب بريطانيا وما الى ذلك ، طغت بتأثيراتها على العلاقات بين العراق الهاشمي الفيصلي - وامارة شرق الأردن الهاشمية العبدية . إذ أن فيصل تم استرضائه من جانب الإنجليز بعرش العراق بعد أن طرده الفرنسيين من عرش سوريا وحلم سوريا الكبرى ، وعرش العراق ليس اقل حجما من عرش سوريا الكبرى وهذا اسكت فيصل وخفت من حماسه لاستعادة عرش سوريا . غير إن عبد الله الذي كان يأمل بعرش كبير أيضا لم يواتيه الحظ مع والده الشريف حسين ولا مع الإنجليز إذ فضل فيصل عليه ، فاستغل إخراج أخيه من سوريا ليقنع والده حين قدومه الى شرق الأردن انه نائب لأخيه فيصل على عرش سوريا وانه سيحررها من الفرنسيين ثم تتابعت الأحداث والمخططات الاستعمارية ليجد عبد الله نفسه مخيرا بين عرش إمارة شرق الأردن الصغير أو البطالة فرضي به وبشروطه كما فعل أخوه فيصل قبله .

ورغم أن الإنجليز دعموا عبد الله وأعانوه ماليا وعسكريا وجلبوا له تنازل والده وأخيه علي في الأراضي من العقبة حتى معان والتي كانت تتبع الحجاز وأصبحت تشكل جنوب الأمارة إلا انه لم يكن راضيا بهذا العرش الصغير وهذه الأمارة المنشأة على (الأرض المنبوذة) لذا كان دائم الغضب والغيرة من أخيه الذي حصل على مملكة العراق وطامعا بعرشه خصوصا وانه فقد الأمل في الحصول على سوريا من الفرنسيين وعلى الحجاز بعد طرد أبيه ثم أخيه علي من جانب السعوديين ولم يكن مطمئنا لاعطاء الإنجليز بقية فلسطين إليه بعد إنجاز وعدهم لليهود بإعطائهم قسما منها . ولهذا كان عبد الله بعد وفاة أخيه فيصل عام 1933 وتولي ابنه غازي ثم قتله وتولي

عبد الإله ابن الأخ الآخر علي وصاية العرش ، يقول : " هناك ملوك دون ممالك مثلما هناك ممالك دون ملوك " (9) ويقصد بذلك كونه ملكا على غير مملكه (شرق الأردن) بينما العراق مملكه حقيقية ولكن دون ملك حقيقي . وإذا اضفنا أن الكثير من ساسة العراق كانوا مع الثورة العربية أو من أنصارها ولم يغفروا لعبد الله خذلانهم ، يتبين لنا إن العلاقات العراقية - الأردنية لم تكن على أتم وجه وتقارب كما كانت المظاهر العامة توحى بذلك . لم تتم أي علاقات ذات قيمة تسجل تاريخيا بين العراق الهاشمي وإمارة شرق الأردن الهاشمية في هذه المرحلة وحتى عام 1948 ، عدا مشاركة الأردن في الحملة العسكرية البريطانية ضد العراق أثناء ثورة 1941 ، وعبر جزء من خطوط أنابيب النفط العراقي لأراضي شرق الأردن وصولا إلى ميناء حيفا في فلسطين الواقعة تحت الانتداب والذي توقف باستيلاء الصهاينة على حيفا عام 1948 .

وكان العراق قد حصل على استقلاله عام 1932 ، بينما لم تحصل إمارة شرق الأردن ، على استقلالها إلا عام 1946 التي أصبح اسمها بعده " المملكة الأردنية الهاشمية " . وتقدم وضع العراق الاقتصادي بعد استقراره واكتشاف النفط فيه ، غير أن شرق الأردن بقي معتمدا على المساعدات البريطانية . ولكل تلك الأسباب وللتنافس بين الأخوة غير المتحابين وابنائهم ومطامع الورثة داخل الأسرة الهاشمية ، بقيت العلاقات السياسية بين العراق والأردن ضعيفة واقرب إلى المهمل ، فالأردن ومملكه يطمع بعرش العراق ، والعراق وملوكه وأمراءه وساسته يريدون ولكن بدون حماس ضم الأردن والهيمنة عليه سياسيا لجعله منطلقا لتجديد روح الثورة العربية والسير نحو الوحدة العربية ، غير أن كل طرف كان يعرف حدود المسموح به كإطار للحركة من جانب الإنجليز المسيطرين سياسيا وعسكريا واقتصاديا على البلدين والمنطقة ، لذا كان برود العلاقة وطمر الرغبات والنوايا في القلوب هو السائد الجارين . ويسجل أن الملك عبد الله وقائد فيلقه (جيشه) "جلوب باشا" قد شاركا الإنجليز عند انطلاقهم من قاعدة المفرق البريطانية لقمع حركة مايس 1941 في بغداد ضد الوصي عبد الله والساسة المؤيدين للغرب اللذين فروا ليس باتجاه عبد الله وعمان بل باتجاه الإنجليز والقدس . ومع أن المشاركة كانت فعالة للفيلق الأردني فإن عملياته التي قادها جلوب بنفسه كانت تحت إشراف وتوجيه وتحديد من جانب القيادة البريطانية التي لم تسمح له بدخول بغداد معها وإعادته سريعا إلى وطنه (*) .

2- فترة 1948 وقيام "إسرائيل" :

استمر الاستعمار البريطاني جاثماً على ارض فلسطين منذ احتلاله لها في الحرب العالمية الأولى حتى عام 1948 . ممهدا الطريق ومساندا للجهود الصهيونية في الهجرة والاستيطان وإنشاء دولة إسرائيل . وقام بقمع كل الانتفاضات والنضالات الفلسطينية ضد الاستيطان اليهودي على ارض فلسطين ، وقام بتدويل القضية كمشكلة دولية ، واستصدار قرار من الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 29 / 11 / 1947 . ومع تلاحق الأحداث قرر الإنجليز إلغاء انتدابهم على فلسطين وانسحابهم منها ، فكان ذلك إيذانا بانطلاق الصراع العربي . الصهيوني بشكل مباشر متصاحباً مع إعلان الصهاينة تأسيس دولتهم في 14 / 5 / 1948 . ومع انتقال الصراع الى الشكل العسكري الحربي التقليدي انفتحت أبواب متعددة للعلاقات العراقية -الأردنية لتنتقلها من حالة البرود والفتور الى التقارب والتداخل ، وبشكل جدد الأحلام والأطماع .

وكان الملك عبد الله العارف بالنوايا الصهيونية والبريطانية خائفاً على عرش وكيان إمارته الغير مطمئن تماماً نوايا الإنجليز رغم وعودهم ، لذا فقد اتجه نحو العراق للحصول على حماية أو تحالف قد ينفع أو يشفع اذا ما قرر الإنجليز الانقلاب عليه ، علاوة على انه لا يضر ويمكن تناسيه أو تجميده في الأحوال الاعتيادية اللاحقة . وقد كان ذلك في عقد " معاهدة أخوة وتحالف " بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية في 14 / 4 / 1947 .

اندلعت الحرب العربية-الصهيونية الأولى عام 1948 وبعد إعلان "دولة إسرائيل" واستمرت لعدة اشهر تخللتها اكثر من هدنة ، وخسرت فيها الجيوش العربية (سوريا ومصر والعراق والأردن وفلسطين) أراضي اكثر مما نص عليه قرار التقسيم كما هو معروف . وشارك الجيش العراقي عبر أراضي شرق الأردن وفي الضفة الغربية بفعالية الى جانب القوات الأردنية ، وقدم العراق وجيشه الدعم المادي والعسكري للأردن وجيشه غير ان الهزيمة وما ينتج عنها من تخل عن الحرب وهدنة دفعت ساسة العراق الى الانكفاء ، ورفض إلغاء حالة الحرب مع "إسرائيل" وعدم الدخول في هدنة معها مثل الأردن وسوريا ومصر . وقد أدى هذا الى ابتعاد العراق عن الأردن وفتور العلاقات على المستوى الرسمي والسياسي ، وربما كان ذلك محاولة من الوصي على عرش العراق عبد الإله للابتعاد عن الجو العام المشحون بالغضب الشعبي السائد في المنطقة ضد حكوماتها ، يساعده في ذلك عدم توجيه اتهامات جدية للسياسة العراقية بالتخاذل ، والدور الشجاع والمتفاني للجيش العراقي وتضحياته في تلك الحرب.

ورغم هذا الابتعاد للقيادة الهاشمية العراقية ومؤيدوها من الساسة عن الأجواء السياسية المؤثرة في المنطقة اثر الهزيمة ، معتمدين على موقفهم في رفض الهدنة رسميا وبالتالي إبقاء حالة الحرب معلنة مع الكيان الصهيوني والذي مازال هذا الموقف مستمرا حتى اليوم ، فانهم قاموا ولربما لاستتجاد عبد الله بهم بتأييد موقفه الرافض للاعتراف بـ " حكومة عموم فلسطين " تلك الحكومة التي قامت في غزة في تموز 1948 بقرار من الجامعة العربية واعترفت بها وأيدتها الدول العربية . وقد اعتبر الكثير هذا الموقف تأييدا من القيادة العراقية لسعي الملك عبد الله في ضمن ما تبقى من فلسطين الى عرشه . غير أن توالي خطوات الملك عبد الله التي فضحت نواياه ووقوف الكثير من حكومات المنطقة وأحزابها والحركات الشعبية ضد هذا المسعى ، دفع بالقيادة العراقية التي لم تكن لها غالبا مصلحة آنية في تأييد مسعى عبد الله والذي سيعود عليها بضرر واستفزاز لقوى المعارضة والجماهير في الداخل وفي المنطقة ، دفعها الى الاحتجاج وتسجيل موقف رفض نوايا الملك عبد الله مثلها في ذلك مثل مصر وسوريا . ولم يعيق ذلك مسعى الملك عبد الله المؤيد من بريطانيا إذ رتب لاجتماع فلسطين في " مؤتمر أريحا " في 1 / 12 / 1948 والذي طلب من الملك ضم ما أسطرح عليه " الضفة الغربية " الى المملكة الأردنية الهاشمية ، وهذا ما كان عبر خطوات سياسية وأداريه ونيابية متلاحقة ، رغم اعتراض الدول العربية لهذا الضم ، ورفض مصر مثلا تسليم غزة إليه وإبقائها تحت إدارتها واشبه ما تكون منطقة حكم ذاتي . ومعلوم ان القوى السياسية " المناهضة للاستعمار " العربية والعراقية اعتبرت ما قام به الملك عبد الله ليس إلا دور ضمن المخطط الصهيوني - البريطاني لرسم خريطة جديدة للمنطقة تبقي السيطرة الغربية رغم انتهاء الاستعمار الكولونيالي ، وتلغى أي وجود لفلسطين كيانا ووجودا واسما وهوية ، علما ان مفكري وساسة الاتجاه القومي العربي كانوا يرفضون أواخر العهد العثماني وأوائل العهود الانتدابية الغربية اسم " فلسطين " مثله مثل اسم " لبنان " على اعتبار انه مصطلح تجزيئي لسوريا الكبرى الموحدة . وعلى أي حال فان العراق الهاشمي وساسته وجدوا أنفسهم في غنى عن المشاركة مع الملك الأردني عبد الله في تلقي سهام الاتهامات بالخضوع للمخططات الصهيونية والاستعمارية وإنشاء حاجز لحماية دولة إسرائيل من الهجمات العسكرية العربية أو الكفاحية المسلحة الفلسطينية وما الى ذلك ، يغذي موقفهم هذا التنافس والغيرة والنفور الذي كان كما يبدو متبادلا بين عبد الله الوصي على عرش العراق والطامع بضم الأردن أو بعرضها ليكون أصيلا له وليس بالوصاية كعرش العراق ، وبين الملك عبد الله ورغبته الدفينة في الحصول على عرش العراق

. وفي كل الأحوال فإن فتورا وتباعدا ساد العلاقات العراقية - الأردنية في الفترة منذ انتهاء حرب فلسطين وحتى اغتيال الملك الأردني .

وكان الملك عبد الله قد اغتيل في أثناء زيارة له للمسجد الأقصى بالقدس في 2 / 7 / 1951 وكان برفقته حفيده الذي أصبح ملكا لاحقا باسم " الحسين " والذي كان يعده لتولي العرش ، اذ كان عبد الله كما يبدو ليس متوافقا مع ابنه طلال والد الحسين ذا الشخصية المتقلبة والقريبة من شخصية الملك غازي ، بعدم تقبله للنفوذ البريطاني واقتربه من الحركة الوطنية الشعبية وقواها ، غير انه كان يشكو من بعض الأمراض النفسية أيضا ، وقد انفتح الملك طلال منذ توليه على الأحزاب الوطنية التي سمح بتأسيسها وعملها في الأردن منذ عام 1927 غير ان ميل الملك عبد الله نحو الاستبداد والانفراد بالحكم جمد عمل الأحزاب ، ولكن ضم الضفة الغربية في أواخر حياة عبد الله ادخل عنصرا جديدا جعله يعطي مجالا وهامشا للآراء المخالفة وبعض الحريات لان وجهاء الضفة الغربية وساستها لم يكونوا مطيعين مثل وجهاء الضفة الشرقية الذين تأقلموا مع استبداده . وقد تطور الانفراج هذا في عهد الملك طلال ، وصدر دستور للبلاد عام 1952 ، وتولى الوزارة شخصيات اقرب إلى الاتجاهات الوطنية وكذلك البرلمان . وقد استمر هذا الوضع ومساحة الحريات العامة والديمقراطية النسبية في الأردن بعد عزل الملك لسوء أحواله الصحية - النفسية وتولى ابنه الملك حسين مقاليد العرش عام 1953 وحتى 1957 .

وقد كان هذا الوضع الانفراجي شبه الديمقراطي الذي مكن بعض الوطنيين والقوميين من المشاركة في الحكم والسياسة العامة للأردن سببا في حدوث توترات وخلافات وتباعدا مع القيادة الهاشمية العراقية وساستها . اذ انه ومباشرة على أثر مقتل الملك عبد الله تجددت آمال الوصي عبد الإله وأطماعه في ضم الأردن ، فانطلق مع بعض الساسة العراقيين المقربين اليه مثل نوري السعيد وصالح جبر للمشاركة في جنازة الملك عبد الله الذي دفن بالقدس ، وليطرحوا مباشرة مسألة ضم الأردن الى العراق ، وعلى أساس ان هناك اتفاقا سريا عقده الملك الراحل مع القادة العراقيين بضم الأردن الى العراق في حالة وفاته . ويروي السياسي الأردني هزاع المجالي في مذكراته هذه الوقائع ومحاولة القيادة العراقية حشد التأييد لرغباتها والاتصال ببعض الساسة والوجهاء في غرب وشرق الأردن ، وتدخلهم في تشكيل الحكومة الأردنية الجديدة . ويؤيده في ذلك المؤرخ العراقي عبد الحسين الذي يقول بان الحكومة العراقية طلبت الى الأردن إقامة اتحاد يتولى من ملك العراق

عرش الدولتين الموحد⁽¹⁰⁾. وقد استطاع رئيس الوزراء الأردني توفيق ابو الهدى الذي كانت تؤيده الكثير من الشخصيات والقوى القومية والشعبية آنذاك في ايقاف مسعى العراق ، ولكن عن طريق اللعبة التي استمر الأردن في ممارستها بوضوح تام منذ ذلك الحين وحتى الآن ، إلا وهي لعبة التوازن الإقليمي ، وتحديد نفوذ ورفع هيمنة أي دولة اقليمية مقابلة . اذ قام ابو الهدى بالاتصال بالسعودية التي تقف ضد أي مكاسب هاشمية فوقفت معه ضد الرغبة العراقية ، كما تعاون معه في ذلك قائد الجيش الأردني البريطاني الأصل الجنرال " جلوب باشا " وبعض عناصر الجيش الأردني ، ولم تظهر بريطانيا في الصورة إلا ان سلبيتها وموقف جلوب يشيران الى معارضتها لضم العراق للأردن لأن ذلك يلغي كيانه الذي له أدواره الخاصة في المنطقة ، كما انها لاتضمن انصياح العراق لمهادنة إسرائيل عندما تصبح له حدود مشتركة معها . ويذكر البعض ان العراق ووصي عرشه عبد الاله لجأ الى التآمر بواسطة الأمير نايف الأخ الأصغر للملك عبد الله والذي اصبح وصيا على العرش الأردني اثر اغتيال عبد الله والاختلاف حول صلاحية طلال لتولي العرش ، وان ضباطا أردنيين شاركوا في هذه المؤامرة إلا ان جلوب باشا وتوفيق ابو الهدى أفشلاها . ويؤكد الملك حسين تأمر عبد الاله هذا في كتابه " مهنتي كملك " وطموحاته التي أثرت على استقرار العلاقات الأردنية بالعراق وسوريا والسعودية . وعلى وجه العموم فان العلاقات العراقية -الأردنية استمرت في البرود والتباعد بعد هذه الوقائع ، والتي فتحت الباب لاحقا لتقارب أردني مع السعودية ثم سوريا ومصر بعد ثورة يوليو 1952 .

وكما ذكرنا ومع تحية الملك طلال وتولي ابنه الحسين عام 1953 فقد استمر الانفراج الديمقراطي في الأردن ، والتباعد بينه وبين العراق . وفي هذه الظروف بدأ الغرب منذ عام 1953 في طرح مشاريع تكوين أحلاف في منطقة الشرق الأوسط معادية للسوفييات والشيوعية وتولت بريطانيا طرح الأفكار على العراق ومصر وتركيا وإيران فباكستان ، فتجاوب العراق مع الدعوات بشكل فسره البعض على انه ضمن المنافسة التقليدية بين العراق ومصر على زعامة المنطقة . ونشط رئيس الوزراء المزمّن في العهد الملكي نوري السعيد لإنجاح الفكرة بمحاولة جر ايران وتركيا إليها ، بينما رفضتها مصر والسعودية . وعندما بدأت فكرة إنشاء الحلف في التقدم حاول العراق وبريطانيا جر الأردن إليها ، غير ان بعض الساسة فيه ومنهم توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء عارضها مشرطاً دخول جميع الدول العربية اليها ومحذراً من آثارها التي ستعزل الأردن وتحد من علاقاته وحركته . وعندما انشاء حلف بغداد في 24 / 2 / 1955 وانضمام بريطانيا بدأت حرب

إعلامية بين العراق ومصر حوله ، ومع كل الضغوط البريطانية فان الحكومة الأردنية البرلمانية قررت عدم الانضمام اليه وإغضاب معارضيه مصر وسوريا والسعودية التي عارضته خوفا من تقويته للهاشميين وعليه فقد حالفت مصر الناصرية وسوريا ضد " حلف بغداد " وعملت بكل جهد لمنع الأردن من دخوله . كما وان الأردن وقفت الى جانب مصر في مؤتمر باندونغ عام 1955 والذي أرسى أفكار " الحياد الإيجابي " بين الشرق والغرب . وكان رد الحكومة الأردنية على الضغوط العراقية والبريطانية ان الشارع الأردني لا يقبل التركيز على مناهضة الشيوعية ونسيان إسرائيل . وقد ردت مصر وسوريا على الحلف بعقد اتفاقية دفاع مشترك عام 1955 تلتها السعودية مع مصر . ولم تثمر المحاولات العراقية والبريطانية في جر الأردن عن طريق تركيا التي تمتلك علاقات جيدة تقليدية مع الأردن ، رغم كيل الوعود بالمساعدات المالية والفنية والعسكرية وغيرها ، ومع ميل الملك الحسين لفكرة الانضمام للحلف وإدراكه ان عدم انضمام الأردن سيعزل العراق عربيا ولكن الساسة لديه تمكنوا من ثنيه عن موقفه بإيضاح المخاطر المتأتية من الأوساط الشعبية والدول الاقليمية المعارضة . وقد ادى التصارع حول "حلف بغداد " في الأردن الى غليان شعبي ومظاهرات واضطرابات معارضة أسقطت حكومات (سعيد المفتي ثم هزاع المجال) ، وطلب الملك من العراق وبريطانيا قوات عسكرية لحماية نظامه فسارعتا بإرسال هذه القوات ونزلت البريطانية في مطار عمان في 10 / 1 / 1956 ، بينما كانت مصر وسوريا والسعودية تدعم الموقف الشعبي المعارض ، واخيرا اضطر الملك سياسة تهدئة وتأليف حكومة (سمير الرفاعي) أعلنت عن رفضها الانضمام للحلف . ويبرر أحد وزراء خارجية الأردن وهو عبد الاله الخطيب موقف الأردن من حلف بغداد بان إدراك الأردن لضعفه وموقعه بين الأقوياء جعله يبتعد مجبرا أحيانا عن التحالف مع طرف دون الباقي كما حصل في عدم دخوله حلف بغداد خلال فترة الحرب الباردة ⁽¹¹⁾ . ودفع موقف الأردن الراض لانضمام للحلف هذا بلبنان كميل شمعون إلى التخوف ورفض الانضمام اليه أيضا . وقد حاول الملك حسين إرضاء العراق وتجنب القطيعة معه بلعب دور الوسيط بينه وبين مصر والسعودية إلا ان ذلك لم ينجح ، ودخلت العلاقات العراقية - الأردنية في منعطف اشد برودة وتباعد من السابق ⁽¹²⁾ ، بينما تقاربت الأردن مع مصر حتى قيل انها في ركابها وانفتحت مثلها على المعسكر الاشتراكي . وقد تضامن الأردن مع مصر أثناء أزمة السويس عام 1956 وابدى استعداداه لدخول الحرب معها ، وقيل ان مصر وعبد الناصر نصحوها بعدم الإقدام على ذلك ، وهذا ماكال الثناء على الأردن . بينما وهجت الاتهامات للعراق الملكي

بمساندة العدوان . ويعيد الصحفي المصري هيكل الموقف الأردني هذا الى أن الملك استخدم الحركة الوطنية لكي يتخلص من مأزقه وتسهيل مهمة تحول اعتماده من بريطانيا التي أدرك أن نفوذها يتراجع الى الولايات المتحدة ذات النفوذ الصاعد⁽¹³⁾. وكان القلق قد استبد بالملك الأردني بسبب المظاهرات ضد بريطانيا وإسرائيل أثناء العدوان الثلاثي على مصر ، وقام الإنجليز بترحيل عائلاتهم ثم تم سحب القوات من قاعدة المفروق ، فعاد الملك الى بديله العسكري الحامي الوحيد بعد الغرب والذي لا يطلب ثمنا مباشرا لهذه الحماية ألا وهو الجيش العراقي ، فطلبه بناء على اتفاقية الأخوة والتعاون القديمة والمجددة في 10 / 6 / 1956 لانتهاؤها مدتها البالغة خمسة سنوات وعقد لقاء بين ملك الأردن وملك العراق وحشدت القوات العراقية على الحدود الأردنية غير ان مخاوف الملك حسين من انعكاسات ذلك في الشارع الأردني وفي مصر وسوريا جعله يؤخر دخول القوات العراقية بدعوى دخولها في حالة تعرض الأردن لهجوم إسرائيلي ، واعاد الموازنة بعقده اتفاقيات عسكرية مع سوريا ومصر لمساعدته في حالة الهجوم الإسرائيلي . وعند بداية العدوان الثلاثي في أيلول / سبتمبر 1956 دخلت القوات العراقية والسورية الأردن لحمايته بناء على طلب حكومته . ولم يستمر وجود هذه القوات طويلا كما لم يبدو في الافق بعدها تطور في التقارب بين الأردن والعراق .

ومن الامور المثيرة للاهتمام في تلك المرحلة ان أحد وزراء حكومة بن غوريون الصهيونية وهو الياهو سامون طرح مشروعا عشية العدوان الثلاثي شكك فيه بإمكانية بقاء الكيان الأردني وانه يسير نحو نهايته باتباعه ركاب مصر الناصرية ، واقترح ضم شرق الأردن إلى العراق الهاشمي والضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني وقد حصل المشروع على تأييد فرنسا ، وطرحته "إسرائيل" على بريطانيا وتركيا الشريكين للعراق في حلف بغداد، إلا أن المشروع فشل لاعتراض أمريكا عليه في تلك الفترة⁽¹⁴⁾.

ويرجح ان الملك حسين شعر بمخاطر ارتباط الأردن بمصر وسوريا وسياساتها المناوئة للغرب في المنطقة ، وانهما غير قادرتين على إعالة الأردن وحماية كيانه ان لم تحاول سوريا ذات الطمع المستمر به ابتلاعه ، كما انه يفقد بهذا الارتباط أهم ميزة استراتيجية له وهي الموازنة بين القوى الإقليمية ، لذا فإنه وبعد أحداث عام 1956 بدأ في التخطيط لتغيير مواقعه والتقارب مع العراق والغرب ممثلا بأمريكا القوة الصاعدة الجديدة في المنطقة والعالم ، والتي بدأت تلوح بمشروع

"مبدأ ايزنهاور" لإحداث تحالفات جديدة في المنطقة وتقديم مساعدات واستثمارات واسعة لدولها . وتذرع الملك بأن مصر وسوريا وعدته بمساعدات مالية اثر موقفه المتضامن مع مصر وطرده للإنجليز الذين كانوا يعطوه منحة سنوية . غير ان هذه المساعدات لم تصل الأردن . وبعد صراعات سياسية داخلية أقال الملك حكومة الجبهة الوطنية ، وألغى البرلمان ، وحل الأحزاب السياسية (واستمرت حالة منع الأحزاب والبرلمان حتى عام 1989) وقال ان محاولة انقلابية تزعمها رئيس الأركان علي ابو النوار جرت لعزله بتأييد من الأحزاب السياسية الوطنية ، وانها كانت مدعومة من الخارج وقد طرد الكثير من العسكريين المنائين اثر ذلك ، وتردت العلاقات الأردنية مع مصر وسوريا وتحسنت مع العراق . ويقول هيكل ان انقلاب الملك على الحركة الوطنية ومصر كان انقلابا خطط له بمساعدة المخابرات الأمريكية التي اشرف احد رجالها وهو " كرميت روزفلت " عليه وصرفت لاجله الملايين ، وكان نتيجة تفرد الملك بالحكم وإنهاء الحريات السياسية والبرلمان والأحزاب (15).

وحين بدأت مفاوضات وخطوات الوحدة بين مصر وسوريا أواخر عام 1957 شعر الملك الأردني بالخطر مما دفعه باتجاه العراق الهاشمي مجددا طلبا للحماية ، ولم يجد مفرا بعد قيام وحدة مصر وسوريا من اللجوء الى الوحدة مع العراق التي أعلنت باسم "الاتحاد الهاشمي" في 14 / 2 / 1958 راضيا بالتنازل عن عرشه للملك العراقي فيصل الثاني على ان يكون هو وليا لعهد ، مع إدراكه كون الملك فيصل يخضع تماما لخاله وولي عهده الأمير عبد الله الذي لا يكتف له الملك حسين أي ود كما يتضح من ملاحظاته في كتابه "مهنتي كملك" غير ان ضرورات الابقاء على العرش والكيان دفعته الى فعل ذلك ، في مواجهة المد القومي العربي الشعبي المتصاعد بقوة آنذاك. وغادرت القوات السعودية الأردن ودخلته القوات العراقية في 14 / 5 / 1958 غير ان هذا الاتحاد والود والتقارب الوثيق بين العراق والأردن والذي جاء بعد فتور وبرود طويل لم يعمر كثيرا اذ سقط العرش الهاشمي في العراق بعد خمسة اشهر تحت ضربات الجيش العراقي وذبح معظم أفراد العائلة الهاشمية في العراق الذي ألغى التزامه بالاتحاد مباشرة . وقد كانت مصيبة الملك الأردني كبيرة والخطر عليه وعلى كيانه محدقا ، واغلق حدوده مع العراق وسوريا والسعودية واعاد القوات العراقية الموجودة في الأردن إلى العراق . وطلب عون بريطانيا التي سارعت بإرسال قواتها لنجدته لتتزل في مطار عمان ، في نفس الوقت الذي نزلت فيه القوات الأمريكية في لبنان لحماية رئيسه كميل شمعون الموالي لأمريكا ومشروع ايزنهاور من غضب القوى الوطنية والقومية

المعارضة له . كما انقطعت الإمدادات عن الأردن فأرسلت له الولايات المتحدة البترول جوا عبر إسرائيل . وتقدم الأردن بشكوى الى مجلس الأمن من تهديدات سوريا فاصدر المجلس قراره لصالحه . وقد ادى ذلك الى بذل الملك حسين لجهود واموال وتخطيطات اعترف هو بها وبمساعدة السعودية والولايات المتحدة لإنجاز عملية الانقلاب على الوحدة في سوريا وانفصالها عن مصر عام 1961 ، وقد اعتبر البعض هذا ردا أو انتقاما لتدمير العرش الهاشمي في العراق وذبح جزء من العائلة الهاشمية أثناءه⁽¹⁶⁾.

المرحلة الثانية : مرحلة الإهمال والواجب القومي (1958- 1980)

وتنقسم هذه المرحلة الى قسمين الأول مند قيام الجمهورية في العراق وحتى العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران 1967 ، والثاني للسنوات التالية للعدوان وحتى نهاية السبعينيات والتي شهدت فترات قصيرة ومعدودة من الود وفترات طويلة وكثيرة من التنافر .

1- فترة الصود والاهمال :

لم تشهد فترة الجمهورية الأولى في العراق أي علاقات سياسية ذات شأن مع الأردن الذي كان نظامه الملكي الهاشمي يحمل تجاه القيادة العراقية المرارة والألم ، وعلى الرغم من تفرد عبد الكريم قاسم بحكم العراق وتحوله السريع نحو تبادل العداء مع الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) ، وهو ذات موقف الأردن فان ذلك لم ينتج عنه تقارب بين البلدين . وحتى بعد انفصال سوريا وتقارب عراق قاسم مع الحكم السوري الذي اصطلح على تسميته عربيا " بحكم الانفصال" والذي امتلك علاقات جيدة مع القيادة الأردنية ، فان العلاقات بقيت محصورة على المستوى الثنائي ولم يحقق أو يحاول حكم الانفصال إحداث تقارب بين الأردن الذي تمنعه آلام مذبحة الهاشميين والعراق . واهمل قاسم العلاقات مع الأردن لعدم إحساسه بضرورتها أو بتأثير لها على العراق أو المنطقة .

ومعلوم أن الأردن ارتبط استراتيجيا منذ هذه الفترة بالولايات المتحدة التي حلت مكان بريطانيا كحامية لكيانه ونظامه وممول ومساعد لبقائه ، واصبح يدور في فلك السياسة الأمريكية لترتيب أوضاع المنطقة . كما ان علاقاته بالسعودية تطورت وتقدمت كثيرا لموقفها المشترك في معادات مصر الناصرية ومساندتهما لإمام اليمن المخلوع من جانب الضباط القوميين ، ودفعه لإشعال حرب أهليه دخلت فيها القوات المصرية اليمن لمساندة الثوار ضد القبائل التي ساندتها

السعودية والأردن . وفي مقابل مشروع الوحدة العربية الشاملة الذي طرحته مصر وسوريا والعراق ، طرحت السعودية والأردن مشروع الاتحاد أو "الحلف الإسلامي" كما شكل دعم المحور القومي لنشوء "منظمة التحرير الفلسطينية" وتطورها موضوعا للتنافس مع القيادة الأردنية التي ترى في هذه المنظمة منافسا وبديلا لوجودها في الضفة الغربية، وبينما أيد العراق المنظمة بحماس . ولم تسجل في هذه المرحلة أي تطورات سياسية أو اقتصادية بين العراق والأردن ، غير ان هناك مؤشرات متباعدة توضح بان التنافس العراقي السوري على الأردن واتقان الأردن لذلك واستخدامه كلعبة إقليمية تخدم مصالحه استمر في هذه الفترة .

وبعد انهيار حكم قاسم في العراق لصالح الاتجاهات القومية ، وكذلك في سوريا في أوائل عام 1963 ، استمرت العلاقات الفاتره أو شبه المقطوعة وحالة العداء السياسي كطابع للعلاقات بين العراق والأردن ، حيث انقسمت المنطقة الى معسكرين ، معسكر قوى التحرر (مصر وسوريا والعراق) ومعسكر القوى التقليدية (السعودية والأردن) ، اللذين يتآمران على بعضهما باستمرار ويغذيان المعارضة ويخوضان حربا باردة سياسية ، ودبلوماسية وإعلامية واقتصادية وتجارية ، الى جانب الحرب الساخنة في اليمن ، غير ان دور العراق كان بسيطا وغير ذي تأثير ، إذ ان الصراعات الداخلية بين التيارات الوطنية وكذلك ضمن التيار القومي الممسك بالسلطة قد أنهكته واضعفت أو أنهت دوره الفاعل كدولة رئيسية إقليمية وعربيا .

2- فترة التقارب القصير والتباعد الطويل :

وفي عام 1967 تآزمت الأوضاع بين دول المنطقة وإسرائيل لتحركات الأخيرة بسوريا ونواياها بتحويل نهر الأردن وما الى ذلك ، فحاولت القيادة الأردنية الاقترب من المحور المصري -القومي ، وأبدت استعدادها للتكاتف سياسيا وعسكريا ، واتفقت على إدخال قوات عسكرية عراقية الى أراضيها وعرض العراق تقديم فرقة مدرعة (150 دبابة) وسربين من الطائرات الحربية . وفعلا دخلت طلائع القوات العراقية الى الأردن متجهة لعبور نهر الأردن نحو الضفة الغربية للمشاركة في الدفاع عنها صباح يوم 5 حزيران 1967 كفاتحة لفترة علاقات ودية مع الأردن في الوقت الذي بدأ الهجوم الإسرائيلي الشامل على مصر وسوريا والضفة الغربية . ورغم تعرض الألوية العراقية المتقدمة الى القصف الجوي الذي شمل قاعدة طيرانه الغربية في "الاجثري" فإنها عبرت الضفة وشاركت في القتال الدفاعي عنها ، وشارك طيرانه في قصف المطارات الإسرائيلية

والتصدي لطائرات العدو المغيرة . وانتهى القتال باحتلال إسرائيل للضفة الغربية وسيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية . وقدم الجيش العراقي خسائر تبلغ حوالي 25 طائرة حربية و 100 دبابة وعدد كبير من الآليات الحربية والمدفعية وقتلى وجرحى كثيرين من افراد جيشه الذي قاتل بحماس يذكر له .

وقد فتحت حرب 1967 بعض الأبواب الجديدة لتحسين العلاقات السياسية بين العراق والأردن ، انطلاقا من التعاون العسكري ، حيث أصبحت قاعدة المفرق الاستراتيجية المعروفة قاعدة عراقية تقريبا ، انفق العراق الكثير من الأموال وعلى جيشه فيها . غير ان العلاقات السياسية والاقتصادية لم تتطور كثيرا مثل العلاقات العسكرية . ولم يبدل الوضع بعد استلام حزب البعث مقاليد الحكم في العراق بعد تموز 1968 ، إذ ان العراق يلتزم باستراتيجية الحرب ضد "إسرائيل" ويشجع المقاومة الفلسطينية المسلحة بينما يميل الحكم الأردني نحو الحلول السلمية ومنع الكفاح المسلح ضد إسرائيل انطلاقا من أراضيه . ولم تستمر هذه التوازنات القلقة طويلا اذ انقلب الملك حسين على منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية العامة في الأردن عندما سنحت الفرصة وذلك في " أيلول الأسود " عام 1970 وهاجم جيشه مواقعها وأفرادها لطردهم خارج الأردن ، فانطلق العداء بين البلدين . اذ هاجمت القيادة العراقية الحكم الأردني إعلاميا بشدة إلى جانب مصر وسوريا ، وقامت القوات العراقية الموجودة في الأردن بالسيطرة على قاعدة المفرق ومنعت انطلاق الطائرات الأردنية من مطارها لمهاجمة المقاومة أو القوات المدرعة السورية التي تقدمت في شمال الأردن وقدمت المساعدات والتسهيلات للمقاومة الفلسطينية . وقد انسحبت القوات العراقية من الأردن اجمع بعد شهرين من أيلول الذي انتهى بطرد المقاومة الفلسطينية من الأردن .

ومن الطبيعي ان ينعكس تأثير هذه الأحداث نحو عودة العلاقات العراقية - الأردنية نحو الأوضاع الغالبة عليها أو نحو القاعدة وليس الاستثناء ، وهي الفتور والتباعد والإهمال والقطيعة أحيانا . اذ تبقى الرؤية العراقية للأردن وأرضه بأنها معبر وقاعدة حشد وانطلاق لتحرير فلسطين ، وان هذا الدور مصيري بالنسبة لها . ولم تسجل علاقات سياسية ذات شأن خلال المرحلة اللاحقة ، وحتى أثناء حرب 1973 ضد إسرائيل والتي لم تشمل الجبهة الأردنية، وشارك فيها الجيش العراقي على الجبهة السورية . واستمر التباعد بين العراق والأردن تغذية المواقف المتضادة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا الحلول السلمية التي تؤيدها القيادة الأردنية ويعارضها العراق ،

والموقف من اعتبار " م . ت . ف " الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني والذي أيده العراق في مؤتمر قمة الرباط 1974 .

المرحلة الثالثة : مرحلة الاحتياج الاقليمي والمصالح المتبادلة (1980 - 2000)

وتشمل هذه المرحلة على ثلاث فترات ، الأولى تمتد من بداية الحرب العراقية - الإيرانية وتستمر حتى نهاية عقد الثمانينات والتي تميزت بتطور مضطرب للعلاقات . والثانية من بداية أزمة الكويت وحتى التحول الأردني وعقد اتفاقية السلام مع إسرائيل . والثالثة منذ نكوص القيادة الأردنية عن تحالفها مع العراق وعودتها الى لعبة الموازنة بين القوى الإقليمية .

1- فترة التقارب المتصاعد (1980- 1990)

وقد بدت تباشير التقارب بين العراق والأردن منذ وقوف القيادة الأردنية ضد زيارة الرئيس المصري السادات لإسرائيل وافتتاحه نهج التسوية الجديد معها . فقد قدرت القيادة العراقية الموقف الأردني الذي كان يفترض وفقا لحسابات الاتجاه القومي ونظريا قريبا من موقف السادات ومتوافقا معه في الاتجاه العام ، غير ان اقتناعه عن الالتحاق بركب السلام الساداتي كان له تقديره في أوساط التيار القومي الرافض للتسويات . وقد قام العراق بتثمين الموقف الأردني في أوساط الجبهة العربية الرافضة للتسوية ، وفي مؤتمر القمة ببغداد 1978 حين طالب الدول العربية بتقديم المساعدات المالية للأردن وبادر هو "العراق" بتقديمها . ومنذ ذلك التاريخ بدأت مسيرة التقارب بين العراق والأردن في التصاعد علما بأن الأردن لعب في الحقبة السابقة الممتدة منذ حرب 1967 وحتى زيارة السادات عام 1977 على أوتار التنافس العراقي السوري التقليدي للحصول على النفوذ الأكبر في الأردن ، وكانت القيادة الأردنية تشترك السعودية ودول الخليج أحيانا في لعبة التنافس تلك وهذا ما أدى لإيجاد عرف في أوساط المراقبين في المنطقة يفيد بان اقتراب الأردن أو تعاونه مع سوريا يعني بالضرورة ابتعاده عن العراق وبالعكس حتى وصل الأمر بالبعض الى تقسيم ساسة الأردن الى موالين لسوريا أو العراق أو السعودية ، وان أي تغيير وزاري في الأردن يعني تغيير الميل من دولة إقليمية الى أخرى والايتمان برئيس وزراء يعتبر ذو علاقة جيدة مع مسؤولي الدولة التي تغير القيادة الأردنية ميلها باتجاهها . غير انه ومنذ نهاية السبعينات بدأت العلاقات العراقية الأردنية في تأسيس دعائم قوية ولدتها الحاجة للآخر والضرورات السياسية والمصالح المتبادلة .

وازدادت العلاقات العراقية - الأردنية تطوراً مع اندلاع الحرب بين العراق وإيران عام 1980 ، ووقوف الأردن الى جانب العراق وتقديمه التسهيلات المنفذ البحري والجوي ، خصوصاً وان سوريا وقفت الى جانب إيران ، ولم يكن المنفذ العراقي والكويتي على الخليج مأموناً تماماً في بعض مراحل الحرب . وقد قلم العراق باستخدام ميناء العقبة . ونشطت تجارة الترانزيت المتجه من الأردن نحو العراق ، وكذلك الصناعة والزراعة والتجارة الأردنية . وقدم العراق منحاً سخية ونفطاً بأسعار مخفضة للأردن ، وساهم في الأنفاق على توسيع ميناء العقبة وتطوير الطرق المتجه اليه ، وتنشيط الاقتصاد الأردني عموماً وتأسست شركات مشتركة عامة وخاصة للنقل والاستثمار . وهكذا تطورت العلاقات الاقتصادية وتوسعت الى جانب السياسية بشكل أرسى قواعد وأسس لا يمكن تجاوزها أو شطبها بسهولة بالنسبة لكلا الطرفين . واصبح العراق البلد الأول بالنسبة للأردن في التعامل التجاري تصديراً واستيراداً ، ووصل حجم هذا التعامل في بعض السنوات الى حوالي مليار دولار سنوياً ، وانعكس ذلك في شكل رخاء وازدهار اقتصادي واستقرار سياسي في الأردن .

وقد اشترك الأردن الذي تباعد عن سوريا وقام بإيواء الحركات الإسلامية المعارضة لنظامها، في سعي العراق لتكوين تحالف اقليمي اقتصادي سياسي مماثل لما فعلته السعودية ودول الخليج في "مجلس التعاون الخليجي" والدول العربية في شمال أفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) في "الاتحاد المغاربي" فاشترك الأردن ومصر واليمن مع العراق في عام 1988 في إنشاء مشروع "مجلس التعاون العربي" وذلك بعد المصالحة مع مصر وقبول العراق إعادة العلاقات معها رغم تمسك نظامها بعد مقتل السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل وكان الأردن قد فك في عام 1988 صلته ووحدته بالصفة الغربية معترفاً بعائديتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما قررت قيادته إعادة الديمقراطية للبلاد والتي ألغيت منذ عام 1957 فأجازت الأحزاب والصحف وأتاحت مزيداً من الحريات والحقوق ، وأجرت انتخابات برلمانية تحت ضغوط اقل مما أتاح لبعض أطراف المعارضة الفوز بمقاعد في البرلمان ، وكان تطور العلاقات السياسية والاقتصادية العراقية - الأردنية وتحديداً خلال العامين الفاصلين بين انتهاء حرب العراق مع إيران واشتعال أزمة الكويت قد بلغ أعلى درجاته . وقام العراق في مؤتمر القمة ببغداد عام 1989 بدعوة الدول العربية لتقديم المساعدات للأردن ، وقدم هو منحه مالية سخية بقرار اتخذ أثناء انعقاد المؤتمر ضارباً المثل للآخرين وهو يحثهم على مجاراته .

وبينما كانت بعض الآراء ترى ان الانفتاح الديمقراطي في الأردن ، واقترب الأردن الوثيق من العراق ، وتنازله عن الضفة الغربية ، ماهي إلا أساليب تكتيكية تسهل له الاشتراك في مسيرة التسوية مع إسرائيل وهو مطمئن داخليا وإقليميا . كانت هناك آراء أخرى ترى ان الأردن كان يسعى للاستناد على العراق القوي عسكريا واقتصاديا ، ناشدا حمايته من الضغوطات الإقليمية (ومنها الاسرائيلية) والدولية التي تهدد كيانه أو تدفع به نحو تسوية مع اسرائيل مخاطرها اكثر من فوائدها . بينما يرى فريق آخر من الساسة الأردنيون المحبذين للسلام مع الكيان الصهيوني ان تطور العلاقات بين العراق والأردن وخصوصا الاقتصادية منها لهذه الدرجة العالية قد شكل تأثيرا معيقا على قدرة القيادة الأردنية في اتخاذ قراراتها ، وعلى الأخص اشتراكها في مسيرة التسوية السلمية .

ويرى الباحث الأردني د0غازي صالح نهار⁽¹⁷⁾ ، ان ضغط عوامل البيئة وعلى الرغم من كثرة عناصر الاختلاف والتناقض بين القيادتين الأردنية والعراقية في هذه المرحلة ، وخصوصا المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، دفعت بالبلدين الى التعاون في بناء علاقة ثقة . وكانت دوافع الأردن إدراكه للمخاطر والمشاكل الإقليمية التي تحقيق به وحاجته لدولة قوية يستند اليها ويعادل بها الضغوط الإقليمية والدولية الواقعة عليه ، ويفشل بمساندتها " مشروع الوطن الفلسطيني البديل" على أرضه والذي تطرحه إسرائيل . إلا ان هذه السياسة دفعت بالقيادة الأردنية الى مخاطر جديدة ناتجة عن الموقف المبدئي والاستراتيجي للعراق الذي يرى ضرورة شن الحرب على الكيان الصهيوني ورفض التسوية والسلام معه . وهكذا وجدت القيادة الأردنية أواخر الثمانينات نفسها في وضع اخطر إزاء احتمالات تطورا لوضع الى حرب بين العراق و"إسرائيل" تجري على أرضها وبجيشين كبيرين يمتلكان أسلحة ضخمة ومدمرة .وقد عززت هذه المخاوف طلب العراق من الأردن تزويده بأهداف مهمة في "إسرائيل"، واستخدم الأجهزة الإلكترونية التي نصبها في الأردن لرصد تحركات الجيش الصهيوني، وقام طيرانه بالتحليق الاستكشافي على طول الحدود الأردنية الشرقية ، وذلك وفقا لاتفاقيات التعاون العسكري والأمني التي عقدها مع الأردن وربط من خلالها فعاليات قواعد سلاح الجو لكلا الجانبين ، وبناء شبكة صواريخ عراقية بالقرب من الحدود الأردنية ، وإرسال خبراء وضباط ارتباط الى الأردن طبقا لاتفاقيات .

ويمكن القول بان القيادة الأردنية أرادت استخدام العراق كعنصر ضغط على "إسرائيل" لإلغاء مشاريعها المهددة لوجود الكيان الأردني ولمواجهة الضغوط الدولية التي تدفعه نحو التسوية قبل الآخرين وبأبخس الشروط ، غير انه لم يكن يريد حربا حقيقية يشنها العراق ضد إلكيان الصهيوني لتحرير فلسطين لأنه سيجبر على المشاركة فيها . لهذا فقد سارعت القيادة الأردنية بعد أول تحذير "إسرائيلي" من السماح لسلح الجو العراقي بالطيران على الخطوط الفاصلة بالطلب من العراق إيقاف نشاطاته تحت دعوى توسيع إطار العمل ليشمل دول "مجلس التعاون العربي" وهي تسعى من ذلك الى التعكز على مصر التي لديها اتفاقية سلام مع "إسرائيل" ، وبالتالي إيقاف التحركات العراقية .

2- فترة الأزمة الكويتية (1990- 1994)

حين اندلعت أحداث دخول الجيش العراقي الى الكويت في أوائل آب 1990 كانت العلاقات العراقية - الأردنية واسعة ومتشعبة وشاملة لجميع المجالات ،الرسمية والشعبية . لذا فقد وقف الأردن بأفراده وقواه السياسية وحكومته الى جانب العراق ، وعلى نفس الشاكلة كان الموقف الفلسطيني . وقد حول الملك الأردني منذ بدايات الأزمة وفي شهر تموز السابق لاندلاعها القيام بوساطة بين العراق والكويت ساعيا لتخفيف التوتر . ويقول هيكل انه كان لملك حسين دور رئيسي ومحوري في أحداث الكويت ، اذ كان السياسي العربي الوحيد الذي ظل من البداية الى النهاية على اتصال بجميع الأطراف متابعا لكل التطورات ، وكان الأمريكان قد تركوا له مجالا يتحرك فيه بحريه لم يتركوها لغيره.⁽¹⁸⁾ ولكن القيادة الأردنية ، كما يذكر باحث أردني توصلت الى ان الكويت غير مهتمة بالمفاوضة لاعتمادها على أطراف خارجية ، وان الملك الأردني تأكد ان ألأزمه تمنع الوساطة والحوار . وقد أوضح الملك حسين في كلمة له في 1991/2/6 نشرت في وثائق (الكتاب الأبيض - وثيقة رقم 14) ان العدوان على العراق كان لمصلحة الصهيونية والغرب ويسعى لتدمير القوة والتطور العربي والإسلامي ، منطلقا من الأرض العربية ومستخدما المال العربي⁽¹⁹⁾ . وهذا يعني برأى الملك ان الأزمة ما هي إلا مؤامرة لضرب مقدرات الأمة ممثلة بقوة العراق . وقد رفض الأردن رسميا سيطرة الجيش العراقي على الكويت ، والاعتراف بالحكومة الكويتية المؤقتة ، وضم الكويت الى العراق . ولكنه في الوقت نفسه رفض مشروع قرار إدانة العراق في الجامعة العربية ، وتدويل الأزمة بإخراجها من إطار الحل العربي ، والانضمام الى

التحالف المناوئ للعراق ، ولم يوافق على السماح لأية قوات أو طائرات بالمرور عبر أرضه وأجوائه لضرب العراق ، رغم كل الضغوط العربية والغربية . وكان الانفراج الديمقراطي وإتاحة هامش كبير من الحريات وأبرزها حرية الرأي والنشر والصحافة وتشكيل الأحزاب في الأردن منذ عام 1989 قد لعب دورا مهما لصالح العراق ، اذ تبين ان الرأي العام الأردني والفلسطيني وقواه المنظمة وعلى الأخص الإسلامية منها القوية والمعادية للغرب ، تساند أغليبتها الساحقة العراق ، مما شكل ضغطا لم يتح أي فرصة للقيادة الأردنية للمناورات والموازنات التقليدية التي دأبت على استخدامها في الأزمات خلال العقود المنصرمة . وقد وصل التأييد للعراق في مجلس النواب الأردني حد المطالبة بتقديم كل أشكال الدعم للعراق وقطع العلاقة مع الغرب .

وقد تحمل الأردن عقوبات وخسائر نتيجة وقوفه الى جانب العراق ، اذ ضربت مستودعات البترول المخصصة للتصدير الى الأردن في غرب العراق والسيارات الناقلة له على الطريق الدولي بين البلدين وطرد عشرات الآلاف من العاملين الأردنيين والفلسطينيين وعوائلهم من دول الخليج ، ذكر ان أعدادهم وصلت الى اكثر من ربع مليون مما شكل عبئا مفاجئا للأردن ، إضافة الى قطع هذه الدول ومعها مصر وسورية لعلاقاتها ومساعداتها وتجاريتها وبترونها عن الأردن ، وتقفها عن استيراد المواد الزراعية منه والتي كانت تشكل بندا مهما في الميزان التجاري الأردني . وفرض حصار غير معلن على ميناء العقبة والتهديد بإغلاقه أثناء الأزمة ، كما هدد بإيقاف المساعدات الغربية للأردن . وقد انخفضت موارد الأردن ، وانخفضت عوائده من السياحة ، وانخفض إنتاجه الصناعي الى النصف . -

غير ان الأردن لم تعدم الحصول على فوائد من جراء أزمة الكويت وتبعانها . اذ لأول مرة في تاريخ الأردن يكون هناك تلاحم شعبي ورسمي ، وتحقيق للوحدة الوطنية فيما بين جميع فئات الشعب السياسية المتباينة والمتعددة الاتجاهات ، بينها وبين السلطة السياسية الحاكمة . وقد استثمر هذا الواقع الى جانب سلبيات المقاطعة والضرر الاقتصادي البليغ من جانب السلطة لتبرير مسيرتها باتجاه التسوية والحلول السلمية مع اسرائيل ، وبالتالي اعادة الرضى العربي ومساعداته للأردن وانها روجت لمسألة ان الولايات المتحدة الحامية للكيان الأردني تريد منه الانخراط في عملية السلام لمسامحته على موقفه من أزمة الكويت واعادة تأهيله دولياً . ومن ناحية أخرى تعززت علاقات الأردن مع العراق المحاصر والذي أصبح الأردن منفذه الوحيد البري والبحري

والجوي احيانا لعدة سنوات قبل اعادة فتح ميناء العراق على الخليج واستخدام المنفذ التركي لأغراض تجارية محددة ، غير ان الأردن أستمر وحتى الآن المنفذ الرئيسي للعراق . وقد جلب هذا للأردن فوائد مالية وتجارية كثيرة ، واصبحت الدولة الأولى لتجارة العراق ، الذي قدم لها بدوره مساعدات مهمة رغم الحصار الواقع عليه ، أبرزها استثنائه من فقرات كثيرة في جداول الحصار وموافقة مجلس الأمن ووفق استثناء الدول المتضررة من العقوبات ، بالإضافة الى استيراد العراق الكثير من المواد الأردنية الزراعية والصناعية ومنح شركاته التجارية عقود استيراد البضائع الأجنبية للعراق . وقد كانت المساعدة الأبرز هي تزويد العراق للأردن بكل احتياجاته من النفط والتي بلغت عام 1997 مثلاً 8.4 مليون طن مجاناً ، لنصفها بما يساوي 300 مليون دولار وبتخفيض على أسعار النصف الباقي يصل الى أكثر من ثلث السعر العالمي . ومع ان الأردن تحمل هجرة واقامة عشرات الآلاف من العراقيين المتضررين من الحصار معاشياً فانه حصل على كثير من استثمارات التجار والصناعيين على أرضه .

غير ان الفترة التالية لازمة الكويت والأضرار الكبيرة التي احاقت بالعراق نتيجة الحرب عسكريا وسياسيا واقتصاديا وضروف الحصار المعلن عليه جعلت القيادة السياسية الأردنية المعتمدة تقليدياً على الغرب أولاً ، وعلى الجانب الأغنى والأقوى إقليمياً ثانياً ، تعيد حساباتها في ترتيب علاقاتها . وكان في تقديرها ان تاثيرات العراق العسكرية والاقتصادية وكذلك الشعبية في الأردن تقل تدريجياً على صانع القرار السياسي الأردني ، فالحرب خففت من التأثير السياسي والعسكري والاقتصادي ، أم التأثير الشعبي المؤيد للعراق فقد استطاعت احتواءه خاصة بعد الأتيان بمجلس نوابي جديد يختلف في توجهاته وقدراته عن سابقه ، وتمنكها من تقييد حرية النشر والصحافة وبالتالي التأثير على الراي العام عن طريق بضعة قرارات تخص تمويل الصحف الحققت بقانون المطبوعات الصادر عام 1993.

وهكذا بدأت القيادة السياسية الأردنية (ومثلها الفلسطينية) في الأبتعاد تدريجياً وتخفيف علاقاتها السياسية مع العراق والأقرب من المغرب ومصر والانخراط في مسيرة السلام مع الكيان الصهيوني منذ مؤتمر مدريد عام 1991 وصولاً الى توقيع اتفاقية السلام في "وادي عربة" بالأردن في 1994/10/26 . ومن الطبيعي ان يكون هذا تنافراً استراتيجياً بين العراق والأردن جعل علاقاتهما السياسية تتراجع بسرعة إلى ما قبل عام 1980 ، اذ ان العراق يستمر في رؤيته للأردن

كقاعدة ومنطلق لتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية . ولم يتبقى الا العلاقات الاقتصادية التي ارسى بعض القواعد التي لا يمكن الغائها بسهولة ، اضافة الى حاجة العراق لمنفذ الأردن وحاجة الأردن لمنح العراق النفطية وسوقه لتصريف المنتجات ، أي لم تبق الا علاقات الحاجة والأضرار ، وشحة البدائل .

3- فترة التنافر السياسي المستور (1995-2000)

لقد كانت اتفاقيات السلام للأردن مع اسرائيل وما صاحبها من استعراضات وآمال من جانب القيادة السياسية الأردنية ومؤيديها لمستقبل زاهر سياسيا واقتصاديا للأردن والمنطقة ترعاه الولايات المتحدة والغرب الذي كال الوعود والمساعدات للأردن لها فعلاً تسهيلات بـ400 مليون دولار من صندوق النقد الدولي وشطب ديون غربية عليه بحوالي المليار دولار واعاد جدولة 8.2 مليار دولار منها ، وتم توقيع اتفاقيات تعاون مع اسرائيل شملت مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والطاقة وغيرها . وكانت هذه الاتفاقية بداية التباعد السياسي المستور بين الأردن والعراق ، وتصاحب ذلك مع تعامل العراق مع الشخصيات والقوى المعارضة للاتفاقية ومنها الإسلامية القوية في الأردن في هذه المرحلة ، على اساس التلاقي المبدئي لرفض التسويات مع الكيان الصهيوني، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى اتضح ان هناك من أيقظ أحلام الملك حسين وعائلته الهاشمية وآمالهم في استعادة عرش العراق ، على اساس ان السلطة العراقية ضعيفة وان الأوضاع في البلد على شفا الانهيار والتغير، فكان ان شارك الأردن باستضافة منشقين عن الحكم في العراق والتعامل معهم وصولاً الى استقباله لـ"حسين كامل" كمنشق عن الحكم العراقي وساعياً للإطاحة به . وقد صاحبت هذا الاستقبال ضجة إعلامية أردنية وغربية واسعة . أدلى خلالها الملك حسين بخطاب وتصريحات انتقد فيها العراق وسياسته عموماً وأبان أزمة الكويت خصوصاً ، بل ان ساسة الأردن بدعوا في طرح مشاريع وحلول لأوضاع العراق تبدأ من ضرورة "الديمقراطية التعددية" للعراق وتصل الى حد موضوعات "اللامركزية والفدرالية" . كما قام الأردن في هذا الوقت بالإعلان عن استيلائه على قطع غيار صواريخ في مطار عمان وارادة الى العراق وذلك عام 1995.

ويعتقد هيكمل ان أزمة الكويت وماتلاها جددت آمال الأسرة الهاشمية في استعادة عرش العراق. ويضيف بان رغبة الغرب في الخلاص من السلطة العراقية تستلزم وجود قوة عسكرية قريبة

على الأرض وقادرة على التدخل في اللحظة المناسبة مع حدث داخلي في العراق ، وهذا ما يتوفر في الأردن . ويقول ان الفكرة داعبت هوى الملك حسين ، ولكنه تردد مع تحمسه بسبب المخاوف من تأثير دول المنطقة وادوارها ، وقد تلقى الأردن وعوداً بضمه الى مجلس التعاون الخليجي ، والسماح له باستخدام الأسلحة والمعدات المكمومة في دول الخليج ، غير ان الملك طالب بضمان عرش العراق له أو لأحد أبنائه ، وكانت إسرائيل مؤيدة للمخطط على أمل تهجير عدد كبير من الفلسطينيين الى العراق، غير ان الملك تردد أخيراً ، كما يذكر هيكل⁽²⁰⁾ .

ويعيل البعض سياسات الملك حسين المعادية للعراق آنذاك بأنها نتيجة لضغوط الولايات المتحدة ووعودها، وهذا ما جعله يجاهر بمواقف غير ودية تجاه القيادة العراقية، بل ويشير في إحدى خطبه الى رغبته في التغيير في العراق وعودة الحكم الهاشمي⁽²¹⁾ . بينما يشير آخرون الى ان الضغوط الدولية والعربية هذه توافقت مع تقديرات القيادة الأردنية التي استقت معلوماتها عن العراق من الحكومات الغربية وصحافتها ، مما أدى إلى انقسام في الحكومة الأردنية بين من يرى إمكانية للتغيير في العراق وبين من ينفيه . ومن ناحية أخرى فقد استفزت النوايا الأردنية التوازانات الإقليمية اذ عارضتها سوريا بينما وقفت مصر ضدها بقوة ، مشيرة إلى أن السلوك الأردني يوحي بأنه يطرح نفسه كوكيل للسياسة الأمريكية في المنطقة، وهذا ما يهدد دور مصر التقليدي إقليمياً ، خصوصاً وأن الأردن حليف غير عضو في حلف الأطلس وهناك تنسيق أمني له مع إسرائيل مما يزيد خياراته مقابل مصر . وقد وترت تلك الأحداث في عام 1995 العلاقات بين العراق والأردن، فيما نشطت السلطة الأردنية لاعادة علاقاتها مع السعودية والكويت ودول الخليج، بينما بدأ العراق في فتح علاقاته بسوريا وإيران وتركيا .

وقد أدى التغيير في السياسة الأردنية تجاه العراق بعد سنوات طويلة من التقارب الى استنكار في الشارع الأردني وقواه السياسية التي فسرتها بأنها نهج يهدف إلى إنجاح التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" وضرب المعارضة وإلغاء الديمقراطية في الأردن خصوصاً وإنها أتت بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل . ومن جهة فأن العراق اتبع سياسة هادئة تجاه الأردن ولم يوقف نفطه المصدر إليه وبالأسعار المخفضة جداً ، والتي تعتمد عليه كل قطاعات الحياة في الأردن . كما ان الأردن لم يصل الى حد القطيعة مع العراق ولم تقفل حدوده التي تشكل المنفذ شبه الوحيد للعراق. ولعل ما يفسر عدم الوصول الى القطيعة هو احتياج البلدين

لبعضهما بشكل أساسي مما يفرض علاقات ضرورة لا يمكن التخلي عنها ببسر، وأتضح ان المصلحة الاقتصادية المتبادلة أو المشتركة قد تغطي على الخلافات السياسية وهو ما يعتبر عنصراً جديداً في العلاقات بين دول المنطقة . ولهذا فقد بقي العراق أكبر المصدرين وأكبر المستوردين بالنسبة للأردن وبالعكس.

ولعل من الملائم أن لا نتجاوز موضوع اتفاقية السلام الأردنية مع الكيان الصهيوني ونعاملها كحدث سياسي عابر، اذ ان هذه الاتفاقية أوقفت أي تطور للعلاقات السياسية بين الأردن والعراق ان لم تدفعها نحو التراجع والاضمحلال. اذ ان العراق يرى بأن الاتفاقية نزعت عن الأردن طبيعته الجيوبولتيكية والاستراتيجية لحركة التحرر العربية الساعية للوحدة وتحرير فلسطين وبها أصبح حاجز أمام العراق لأداء دوره المبدئي والقومي والاستراتيجي كحامل لراية تحرير فلسطين وتوحيد الأمة العربية. اذ ان المعاهدة تمنع وفق المادة الرابعة منها كل طرف من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الطرف الآخر، أو السماح لمثل هذه الأعمال من استخدام أراضيها، وتمنع بالنتيجة الأردن من الدخول في ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذو صفة عسكرية أو أمنية مع طرف آخر، أو مساعدته بأي طريقة أو الترويج له أو التعاون معه اذ كانت أهدافه ونشاطاته تتضمن شن العدوان العسكري والامتناع عن دخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها أو من خلالها في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر. ومن المرجح ان هذه المادة قد فصلت على قياسات العراق وعلاقته بالأردن، وشمل تأثيرها حتى ما يتعلق باستيراد العراق لمعدات ومعدات عسكرية مروراً بالأردن.

وقد رأى بعض الباحثين خطر اتفاقية السلام الأردنية- "الإسرائيلية" أكبر من خطر نظيرتها المصرية أو مسيرة التسوية الفلسطينية- "الإسرائيلية" على الأمة العربية والمنطقة والعراق خصوصاً⁽²²⁾. إذ إنها تسير في اتجاه بناء المشروع "لشرق أوسطي" الذي يعيد ترتيب أوضاع المنطقة ويعطي دوراً مركزياً للكيان الصهيوني فيها. كما إنها حولت الأردن إلى منطقة عازلة بين فلسطين والعراق، مما يضر بقدرة العراق في مجرى الصراع مع الصهيونية باعتباره خياراً لا بديل عنه للعراق. وأصبح الأردن بوابة لترويج البضائع "الإسرائيلية" في المشرق العربي، وعاملاً يسعى لإخضاع العراق اقتصادياً وإدماجه بالسوق الرأسمالي العالمي، ودفعه للتخلي عن طموحه في نهضة تنموية ذات سمات خاصة مستقلة. وتقول مجلة الاستخبارات الصهيونية "حانيت" بأن

الاتفاقية مع الأردن قد فتحت مجالات واسعة للاستخبار على دول المنطقة، كما أدت إلى أن يصبح الأردن عمقاً استراتيجياً "لإسرائيل" وتهديداً للعراق وسوريا والسعودية. كما يدعي الصحفي الإسرائيلي (العراقي الأصل) في محاضرة له "بمركز تراث يهود بابل" في مستوطنة "يهود اور" بأن "إسرائيل" استخدمت الأردن بعد الاتفاقية كمر نحو العراق⁽²³⁾. غير أن الواقع المعاش أثبت للأردن قيادة وفعاليات أن الوعود والآمال التي عقدت على السلام كمنطلق للازدهار والرفاه لم تكن أكثر من أوهام كاذبة. فكان نتيجة ذلك الإصابة بالإحباط والاتجاه نحو العودة إلى التعاون الاقتصادي مع الدول العربية وخصوصاً العراق، بينما أصبحت العلاقات مع "إسرائيل" فترة كميّلتها بين مصر و"إسرائيل"، ولم تأت وفاة الملك حسين عام 1999 وتولي ابنه عبد الله الثاني العرش بجديد على العلاقات العراقية الأردنية.

واقع العلاقات الحالي وآفاقها

في الواقع الحالي على عتبة القرن الواحد والعشرين تبدو صورة العلاقات العراقية-الأردنية في ملامح التباعد والبرود وتزايد عدم الثقة. فقد انضم الأردن إلى "اتفاقية التجارة الحرة" مع الولايات المتحدة في هذا العام، وتستمر لعشر سنوات، وتتضمن الإلغاء الكامل لأشكال الحماية الاقتصادية والتحديد والرسوم على الواردات بين البلدين. والأردن هو سادس دولة يدخل مع الولايات المتحدة هذه الاتفاقية التي تعتبر إحدى أطر "العولمة" الجديدة، والثاني في المنطقة بعد إلكيان الصهيوني وأول دولة عربية. ولما كان الأردن لا يتميز بإنتاج معين وذو اقتصاد ضعيف فإن هذه الاتفاقية ليست في النهاية إلا هيمنة أمريكية كاملة عليه. وبسبب هذه الاتفاقية لم يستطيع الأردن حتى الآن الموافقة على العرض العراقي لعقد اتفاقية "المنطقة الحرة" معه، وكالتي عقدها العراق مع مصر وتونس وسوريا، والتي تتضمن التبادل السلعي بدون تحديدات أو رسوم، وهو ما يعني الوقوف ضد الحصار والعقوبات المفروضة على العراق نسبياً. كما بذلت القيادة الأردنية الجديدة محاولات حثيثة لإصلاح علاقاتها بالكويت والسعودية ودول الخليج، أملاً أن يعوضها ذلك عن ابتعادها عن العراق اقتصادياً، وتبذل محاولات حثيثة أيضاً للتقارب مع مصر سياسياً لتعويضها عن التباعد مع العراق وسوريا.

وفي المقابل فإن العراق بدأ في تطوير علاقاته الاقتصادية مع سوريا وصولاً إلى "اتفاقية المنطقة الحرة" بينهما. وفتحت قنوات عديدة للتقارب السياسي الذي يخطو خطوات هائلة ولكنها

مستمرة إلى الأمام . وقد أثار هذا التقارب قلق القيادة الأردنية التي اعتمدت لعقود عديدة على التباعد العراقي السوري والمنافسة التقليدية بينهما إقليمياً وعلى النفوذ في الأردن. والمعروف أن هناك قاعدة تقليدية في المنطقة مفادها أن العلاقات الأردنية إذا كانت جيدة مع العراق فإنها تكون بالتأكيد سيئة مع سوريا وبالعكس. وقد دفع هذا التطور غير المتوقع من الأردن إلى محاولات لترميم علاقته مع سوريا وقيادتها الجديدة بعد وفاة رئيسها وتولي ابنه رئاسة الجمهورية كما في الأردن الملكي، وعلى أساس ان القيادات الشابة في البلدين ستجد قواسم مشتركة جديدة للعلاقات، ومحاولات أخرى لمنع تردي العلاقات مع العراق بشكل أكبر، عسى أن يحقق ذلك توازناً أو تساوياً في العلاقات مع سوريا ومع العراق، وكي لا يؤدي تقاربهما إلى إهمالهما للأردن. ولعل ما يشغل بال القيادة الأردنية من العلاقات العراقية السورية المتطورة هو ان سوريا ستكون بديلاً كاملاً عن الأردن بالنسبة للعراق فمنافذها البرية والجوية أوسع من منافذ الأردن، كما ان هناك أنبوباً لنقل النفط العراقي عبر سوريا يمكن إعادة تشغيله في أي وقت يتفق عليه الطرفان ، وسوق سوريا الانتاجي والاستهلاكي أوسع بكثير بالنسبة للعراق من الأردن ، ولها علاقات اقتصادية مع معظم الدول الأجنبية والعربية. وهذا التقارب يعني فقدان الأردن للكثير على مستوى المنتجات الزراعية والصناعية والترانزيت فالعراق هو الدولة الأولى في جداول الموازين الأردنية للتجارة والمدفوعات وغيرها، كما ان اضخم برتوكول تجاري للأردن هو مع العراق والذي لم يتم تنفيذ أجزاء مهمة منه في العام الماضي.

ولعل اهم ما حاوله الأردن لتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العراق عدا تلاحق الوفود الرسمية ووفود رجال الأعمال، وقوفه ضد مقترحات الولايات المتحدة وبريطانيا في مجلس الأمن لغرض نمط جديد من العقوبات على العراق ضمن سياسة الحصار المستمر منذ عام 1990 سميت بـ"العقوبات الذكية" وقد جاء هذا الرفض بعد صراع وتردد وانتظار، حتى تبين له ان سوريا ترفضه وتركيا لم توافق عليه، وان خسائر الأردن في حالة الموافقة عليه ستكون كبيرة وطويلة الأمد وليس هناك ضمان اكيد لتسديدها من جانب آخرين. كما حاول الأردن مؤخراً إعطاء بعض المؤشرات للرغبة في ترميم العلاقات السياسية مع العراق، مثل اذاعتها لخبر حول السماح لسفينة أو اثنتين تعود للعراق بالابحار من خليج العقبة بعد سنوات طويلة من الاحتجاز التزاماً بقرارات لجنة عقوبات مجلس الأمن. كما رفضت التعامل ومنح اللجوء أو الاقامة للمنشقين عن العراق.

ولكن جميع المؤشرات حالياً توضح ان التباعد والبرود صفات مهيمنة على العلاقات العراقية الأردنية، وربما لا سبيل الى تغييرها وعكسها إلا بفشل خطوات التقارب المتصاعدة بين العراق وسوريا لاحتمالات ليست هناك أي مؤشرات تفيد بوجودها. أو مبادرة القيادة الأردنية بخطوات ايجابية نحو العراق سياسية واقتصادية تفتح المجال لبداية تطور جديد للعلاقات، مثل اعطاء دلالات واضحة لرفض المشاركة في المخططات الغربية والصهيونية الموجهة ضد العراق، والدفاع عن العراق في المحافل الدولية والعربية، وعدم اعارة الاهتمام للضغوطات بالموافقة على اتفاقية "المنطقة الحرة" مع العراق، وتسيير الرحلات الجوية المنتظمة بين عمان وبغداد دون الاهتمام بالحصول على موافقة مسبقة من لجان المقاطعة في مجلس الأمن الدولي، وما الى ذلك من الخطوات الايجابية.

ومن المرجح في ظل المعطيات والمتغيرات الرئيسية الحالية في المنطقة، وعلى افتراض ثبات نسبي لها دون تغيرات دراماتيكية، فان العلاقات العراقية -الأردنية السياسية والاقتصادية، ستبقى محافظة على مستواها الحالي دون تغيير ملموس صعوداً أو هبوطاً، عدا بعض التغيرات النسبية الايجابية في ناحية والسلبية في ناحية أخرى لتنتهي بمحصلة متعادلة. وقد لا يحدث مستجد إلا في حالات حصول تغير جوهري في أحد المتغيرات الرئيسية في المنطقة يبدل الظروف والاضاع العامة فيها، كأن يبتعد الأردن بسبب الإحباط والفشل عن التقارب مع المحور الأمريكي-الصهيوني ويتجه نحو العراق ليكون سنده الاستراتيجي في الصراع المتجدد والمصري في المنطقة، خصوصاً وأن هناك تيار صهيوني لايزال يدعو الى اسقاط الكيان الأردني واقامة "كيان فلسطيني" مصطنع على أرضه تهجر اليه اعداد أخرى من الفلسطينيين وذلك تحت دعوى ان الأردن كيان غير طبيعي من المحتتم انهياره.

وربما حصل تطور ايجابي للعلاقات في حالة حدوث تطور في متغير رئيسي آخر يخص القيادة الفلسطينية كأن تطور اشكال صراعها مع الكيان الصهيوني بالارتباط في اتحاد فدرالي أو كونفدرالي مع شرق الأردن لتوسيع جبهة المواجهة وإعطاءه زخماً وأبعاداً جديدة، عند ذاك يجد العراق نفسه ملزماً بدعم ومساندة الاطار الوحدوي الجديد للنضال العربي والمشاركة في استحداث اشكال جديدة ومتطورة للتعبير عنه، وهذا ما ينسجم مع الموقف العراقي في التعامل مع القضية الفلسطينية منذ بدايتها.

ومن الجهة المعاكسة أي السلبية فان هناك احتمالات لانتكاسة اكبر في العلاقات في حالة استمرار الأردن في تنمية علاقاته مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، والارتباط بقوة معهما وبالتالي انتهاء كونه منطلق ومعبر للعراق نحو تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، ويكون ذلك متصاحباً مع احتمالات وانتهاء الحصار على العراق أو تطور علاقاته بسوريا بشكل كبير أو غيرهما من الاحتمالات الايجابية لظروف العراق، فان العلاقات العراقية -الأردنية ستتراجع اكثر الى الوراء وربما لن تزيد عن تلك التي سادت في بعض الفترات مثل ما بين 1958 و1967 أو ما بين 1970 و1977، اذ ان العراق ليس في حاجة الى الأردن بعيداً عن الحصار أو عن الصراع المباشر مع إلكيان الصهيوني، بينما الأردن في حاجة دائمة إليه.

الخاتمة

ونلخص من خلال دراسة العلاقات السياسية العراقية -الأردنية الى ان هناك وعطيات وثوابت تحدد طبيعة العلاقة أبرزها العوامل الجيوبولتيكية والانتماء القومي والديني الواحد وكونهما بلدان متجاوران ليس بينهما مشاكل حدود أو صراعات اجتماعية، تجمعهما الهموم الإقليمية واطار العدوانية الصهيونية. وهناك عوامل مختلفة أو متباينة أخرى مثل حجم العراق الأكبر في مختلف النواحي عن الأردن الصغير، وكون العراق كيان قديم بينما الأردن كيان حديث نتج عن

تقسيمات الاستعمار الغربي للمنطقة، هذا الى جانب المتغيرات الرئيسية الاخرى مثل طبيعة نظام الحكم واستراتيجيته وسياساته بالنسبة للقضايا العربية الرئيسية كالتضامن والوحدة وتحرير فلسطين وما الى ذلك.

ومن تتبع مسار العلاقات عبر مراحلها التاريخية نجد ان السائد فيها كان التباعد والفتور وعدم الاحتياج، رغم ان المرحلة الاولى للنشأة المعاصرة للكيانين كان الحكم فيهما ملكياً لأخوين من الأسرة الهاشمية، ولم يتغير الأمر كثيراً نحو الأفضل بعد اغتصاب فلسطين واحتياج العراق للجهة الأردنية الطويلة من اجل خوض الصراع ضد الصهاينة المغتصبين، واحتياج الأردن للعراق الكبير وجيشه القوي كأحد بدائل التوازن الحامي لكيانه، اذ كان لهزيمة 1948 وطرح مواظيع الأحلاف الغربية تأثير في اعادة ترتيب الاستقطاب في المنطقة وابتعاد البلدين عن بعضهما، وتراجعت العلاقات أكثر بعد سقوط الملكية الهاشمية في العراق. ومع انطلاق بداية جديدة لتحسين العلاقات بعد حرب 1967 وقيام العراق بالاشتراك في الحرب على الجبهة الأردنية وابقائه لقوات من جيشه في قاعدة المفرق إلا ان هذه البداية انتكست بأحداث عام 1970 ومهاجمة الجيش الأردني للمقاومة الفلسطينية.

ومنذ أواخر السبعينات وامتتاع القيادة الأردنية عن اللحاق بركب السادات والتسوية بدأت مرحلة جديدة لعلاقات سياسية واقتصادية متصاعدة بين العراق والأردن، حيث قدم العراق مساعدات مختلفة الى الأردن. وتطورت العلاقات أكثر بمساندة الأردن للعراق سياسياً في حربه مع إيران طيلة الثمانينات وقيام العراق بتقديم العون المالي والنفطي والاستثماري للأردن، وشهدت العلاقات تطوراً أعلى حين وقف الأردن رسمياً وشعبياً الى جانب العراق في أثناء أزمة الكويت وماتلاها، واصبح المنفذ البري والبحري والجوي شبه الوحيد للعراق المحاصر وفق عقوبات مجلس الأمن، وقدم العراق بالمقابل للأردن نفطاً مجاني وسوقاً لتصريف منتجاته الزراعية والصناعية وغيرها. غير ان التحاق القيادة الأردنية بركب التسوية مع إلكيان الصهيوني وعقدها لاتفاقية سلام معه عام 1994 أدى الى تراجع كبير في العلاقات السياسية زاعداً محاولة الأردن المشاركة في مخطط لاسقاط القيادة العراقية وانكشاف وجود اطماع لها باسترجاع عرش العراق الهاشمي. ومع هذا التراجع في العلاقات السياسية فإنه يسجل بروز ظاهرة جديدة في العلاقات العراقية -العربية اذ ان العلاقات الاقتصادية لم تتأثر وتراجع بالدرجة ذاتها وكما هو المعتاد بل ان بنود العلاقات

الاقتصادية الاساسية بقيت قائمة اذ استمر العراق بتزويد الأردن بالنفط المجاني كما لم يوقف الأردن تسهيلات ومنافذه امام العراق، وربما يمكن تفسير ذلك بعلاقات الحاجة والاضطرار والمصالح المتبادلة.

وفي الواقع الحالي يستمر الفتور والتباعد في العلاقات السياسية بين البلدين وتراجع العلاقات الاقتصادية، ويحاول كل بلد منهما إيجاد بدائل عن البلد الآخر، اذ يتجه العراق لتحسين علاقاته بسوريا، بينما يتجه الأردن لتحسين علاقته بالكويت ودول الخليج. ويحاول الأردن الذي يتضرر كثيراً من تردي علاقته بالعراق تحسينها بالاتصالات والوفود وإبداء حسن النية مثل امتناعه أخيراً تأييد برنامج نمط جديد للعقوبات ضد العراق اقترحتة الولايات المتحدة وأسمته بـ"العقوبات الذكية".

وعلى وجه العموم فان العراق الأكبر كان عبر تاريخ العلاقات مع الأردن الأصغر يسعى للحصول على النفوذ الاول والرعاية الأفضل من الأردن الذي يرى فيه قاعدة ومنطلقاً ومعبراً للتضامن والوحدة العربية وتحرير فلسطين، وعدا ذلك لا يرى أهميته للعلاقات مع الأردن إلا في حالات الاضطراب والحاجة. وفي المقابل يطلب الأردن من العراق الحماية والمساندة السياسية والعسكرية لكيانه في وجه القوى الاقليمية والاجنبية ومخططاتها عند الحاجة واختلال التوازنات في المنطقة دون فرض هيمنة، كما يريد منه تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والنفطية وفتح اسواقه للمنتجات الأردنية، وعدم ضغط العراق عليه باتجاه التخلي عن سياسته السلمية مع الكيان الصهيوني ودفعه للصراع المسلح معه، بل يريد منه البقاء كسند له وعامل لصالحه في لعبة الموازنة بين المتنافسين إقليمياً عليه، مدركاً ان فقدان العراق يضيف عليه مساحة المناورة السياسية بشكل مؤثر.

ومن المرجح ان لا تستقر العلاقات السياسية العراقية -الأردنية وتتطور وصولاً الى تطبيع جيد، إلا في حالات انضمام الأردن لاستراتيجية الصراع المفتوح الابعاد مع "إسرائيل" وحلفائها، أو بحل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً وانتهاء العقوبات والحصار ضد العراق، واستقرار علاقات العراق الاقليمية وعدم اضطراره للاعتماد على الأردن كمنفذ وحيد.

واخيراً فان العلاقات السياسية مع الأردن بالنسبة للعراق ليست علاقات احتياج استراتيجي اذا قطع ارتباطها بالقضية الفلسطينية والتضامن والوحدة العربية وعامل التنافس الاقليمي وعلى

الأخص مع سوريا، بل وليس له مصالح سياسية أو منافع مهمة تذكر في هذه العلاقة. غير ان هذه القضايا الاستراتيجية والمصيرية غير مرشحة للحسم في المستقبل المنظور أو المتوقع.

المراجع

- (1) اسامة عبد الرحمن . عرب الخليج في عصر الردة . بيروت : مؤسسة رياض الرئيس للنشر، 1995. ص 150 وما بعدها.
- (2) حول المعلومات والبيانات الخاصة بالأردن، انظر:-
- Microsoft Encarta World Atlas 2001 C.D.
- احمد عبد الرحيم سالم الخلايلة. الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها - حاضرها - مستقبلها) عمان : بلا ناشر، 1998 .
- جمال احمد حسن الاسمر . قروض الأردن الخارجية وآثارها الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية الجامعة -العربية. القاهرة، 1993 .
- (3) د. غازي صالح نهار. القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة حرب الخليج العربي الثانية (1990-1991) عمان : بلا ناشر ، 1997. ص 28 وما بعدها.
- (4) عصام سخيني. "محاولة اولى في اطروحة : شرق أردن فلسطينية". بحث في مجلة "شؤون عربية" الشهرية البيروتية العدد 49 ، أيلول 1975/9 ، ص25
- (5) محمد حسنين هيكل. كلام في السياسة: قضايا ورجال . القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي ، 2000 ، ص 107 .
- (6) علي المحافظة . العلاقات الأردنية -البريطانية (1921-1957) . بيروت : دار النهار للنشر، 1937 ، ص67
- (7) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .
- (8) د. ذياب مخادمة. "العلاقات الأردنية -العراقية" بحث ضمن كتاب :-
- د. أمين مشاقبة (تحرير). السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار. عمان : منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، 2000 ، ص 167 وما بعدها.
- (9) محمد حسنين هيكل . مرجع سبق ذكره ، ص 108 .
- (*) للتوسع في موضوع دور الاردن في الحرب العراقية-البريطانية عام 1941 أنظر:علي المحاذة، مرجع سبق ذكره، ص109 وما بعدها.

- (10) عبد الرزاق الحسين. تاريخ الوزارات العراقية، جزء 8، طبعة 5، بيروت: بلا ناشر 1978 ص 237 .
- (11) عبد الاله الخطيب. "ملاحظات حول مقومات ومركزات السياسة الخارجية الأردنية" بحث ضمن كتاب :- د. أمين مشاقبة (تحرير). مرجع سبق ذكره ، ص 45.
- (12) د. احمد عبد الرحيم الخلايلة. مرجع سبق ذكره . ص 284 وما بعدها.
- (13) محمد حسنين هيكل . مرجع سبق ذكره ، ص 123 .
- (14) غازي السعدي . "العلاقات الأردنية - الإسرائيلية" بحث ضمن كتاب :- د. أمين مشاقبة. مرجع سبق ذكره ، ص 25.
- (15) محمد حسنين هيكل. مرجع سبق ذكره. ص 124.
- (16) المرجع السابق . ص 124
- (17) د. غازي صالح نهار . مرجع سبق ذكره 67-68 .
- (18) محمد حسنين هيكل. مرجع سبق ذكره ، ص 98 .
- (19) د. غازي صالح نهار . مرجع سبق ذكره ، ص 13 و 56 .
- (20) محمد حسنين هيكل . مرجع سبق ذكره ، ص 13 و 142 .
- (21) د. ذياب مخادمة . مرجع سبق ذكره ، ص 176 .
- (22) لاستعراض هذه الاراء ، انظر :-
- د. محمد جواد علي . "المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وتأثيرها على العراق " بحث في مجلة "دراسات استراتيجية" الفصلية الصادرة عن مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد . العدد 1998، 5، ص 179 - 225 .
- (23) د. نظام عساف، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية الى أين؟" بحث ضمن كتاب :- د. أمين مشاقبة (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص 306 - 307